



اليمن: تعز.. الحصار المميت

تقرير حقوقي حول حصار الحوثيين لمدينة تعز وانعكاساته على حياة السكان

تموز/يوليو 2022



اليمن: تعز.. الحصار المميت

تقرير حقوقي حول حصار الحوثيين لمدينة تعز
وانعكاساته على حياة السكان
حزيران/يونيو 2022



المحتوى

5	المحتوى
7	الملخص التنفيذي
14	بيئة التقرير
16	السياق
23	المنهجية
40	الإطار القانوني
48	تجويد المدنيين
80	إعاقة وصول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية
103	زراعة الألغام والمواد المتفجرة
108	انتهاك الحق في الحصول على الخدمات الطبية
112	انتهاك الحق في الحصول على المياه
117	انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل
	أثر الحصار على إدارة المخلفات الصلبة
	المناطق العالقة بين الأطراف المتنازعة
	التوصيات

الملخص التنفيذي

سبع سنوات عجاف مضت على مدينة تعز القابعة تحت وطأة الحرب والحصار، إذ لا يزال السكان يتجرعون مرارة العيش، ويواجهون الموت كل يوم ثم يستنجدون بالعالم لإنقاذهم وانتشالهم من بين فكي كماشتي الحرب والحصار، ولكن دون أن يستجيب أحد لاستغاثتهم بمن فيهم مبعوث الأمم المتحدة هانس غرونديبرغ، الذي زار المدينة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ثم غادرها ليباشر جهوده في الضغط بشأن رفع الحصار عن محاصرون تعز.

ولا يزال سكان تعز مستمرين في البحث عن منفذ للحياة، وسط صمت عالمي مريب وتجاهل أممي غير مبرر لمعاناتهم التي فاقت كل التوقعات لاسيما في ظل وجود حقول الألغام الأرضية الكثيفة المزروعة بلا خرائط، والمحيطه بهم من كل الجهات، إلى جانب الظروف الاقتصادية البالغة التعقيد والصعوبة وشبح الجوع الذي يفتك بهم دون رحمة في كل وقت وحين.

ومما لا شك فيه ولا خلاف أن النزاعات المسلحة بين القوات الحكومية ومسلحي جماعة الحوثي في محافظة تعز خصوصاً واليمن عموماً تركت أثراً مدمرة على السكان المدنيين تحديداً، وفي بلد طالما صنف كأقل البلدان نمواً على مستوى الشرق الأوسط، وواحد من أشد البلدان فقراً في العالم.

فمنذ منتصف العام 2015 وجماعة الحوثي المسلحة مستمرة في حصارها للسكان المدنيين في تعز، وذلك عبر إغلاقها المنافذ الرئيسية للمدينة، والتي

دفاع تعيق تقدم القوات الحكومية المناوئة لهم، وبعد انسحاب مسلحي جماعة الحوثي من بعض المناطق باتت هذه الألغام المزروعة تهدد حياة المدنيين وتعيقهم من الحركة والتنقل، وتحول دون انتفاعهم من المناطق الزراعية الملوثة بالألغام.

وتسبب الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثي على تعز "المدينة" منذ سنة 2015 بحرمان سكان المديرية الريفية في تعز الواقعة تحت سيطرة الجماعة، من تلقي الخدمات الطبية في المراكز الصحية النوعية المتخصصة، الموجودة وسط مدينة تعز، ومنها (مركز الغسيل الكلوي) و(مركز الأمل لعلاج السرطان)، المركزيين الوحيدين لعلاج مرضى الفشل الكلوي ومرضى السرطان على مستوى المحافظة.

ومنذ منتصف 2015 وحتى إعداد هذا التقرير لا يزال سكان مدينة تعز محرومين من الاستفادة من المياه المستخرجة من الحقول المائية الواقعة في منطقتي الحيمة وحذران التي كانت تغذي المدينة قبل سيطرة الحوثيين عليها، وفشلت كل الجهود المبذولة من منظمات المجتمع المدني في إقناع قيادة جماعة الحوثي المسلحة بالسماح لهم في إيصال المياه إلى وسط مدينة تعز.

وتشير كل المعطيات الواقعية إلى أن مسلحي جماعة الحوثي المسلحة منذ الوهلة الأولى لإحكام قبضتهم العسكرية على تعز، باثروا بإغلاق المنافذ الرئيسية للمدينة التي تحتضن قرابة مليوني نسمة، ومنعوا سكان هذه المدينة من الدخول أو الخروج عبر تلك المنافذ التي تعد خطوط الامداد الرئيسية والأمنة والقريبة للمدينة المحاصرة.

وأمام ذلك الحصار المبكر أضطر سكان المدينة للبحث عن طرق بديله غير معبدة وأكثر وعورة، تمر عبر سلاسل جبلية شاهقة،

تشكل خطوط إمداد لدخول المساعدات الإنسانية والبضائع والمواد الأساسية والطبية التي لا غنى للسكان المدنيين عنها، كي يبقون على قيد الحياة، ويأتي هكذا تصرف كنوع من العقاب الجماعي لسكان المناطق التي تخضع لسلطات الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً.

وبات من المؤكد أن هذا الحصار المطبق للعام السابع على تعز (المدينة والريف) الذي تفرضه جماعة الحوثي للعام السابع على التوالي هو في حقيقة الأمر جزء من خطة عسكرية ممنهجة تتبعها الجماعة لتضييق الخناق على السكان كوسيلة لتحقيق تقدم وانتصار عسكرياً على حساب حياة وأمن وسلامة المدنيين المحميين بقوة القانون، وهو ما يشكل "جريمة حرب مكتملة الأركان والشروط" لكونه يعد عقاباً جماعياً وتجويعاً لسكان مدينة تعز، ووسيلة استخدمتها جماعة الحوثي المسلحة في إطار معركتها المسلحة في مواجهة القوات الحكومية المناوئة لها.

يبحث هذا التقرير في نشاط الأطراف المتنازعة في استخدام التجويع كأسلوب حرب، وتحليل السلوك في إطار قواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك عبر تسليط الضوء على وقائع الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها سكان المناطق العالقة في "تعز" المدينة والريف، والتي توزعت على عدد (7) مديريات هي (صالة، القاهرة، المظفر، جبل حبشي، مقبنة، التعزية، صبر الموادم).

كما شكلت زراعة الألغام ظاهرة مصاحبة لتواجد مسلحي جماعة الحوثي، وعلى امتداد المناطق المحيطة بمدينة تعز القريبة من خطوط التماس، تعمّد مسلحو جماعة الحوثي وبشكل عشوائي زراعتها بالألغام المضادة للأفراد والعبوات الناسفة محلية الصنع بهدف الاحتماء خلفها كخط

وفوق ذلك كله أوجدت الخارطة الجغرافية المعقدة لسيطرة الأطراف المتنازعة في مدينة تعز، مناطق سكنية عالقة بالقرب ووسط خطوط التماس التي تمتد من شرق وشمال المدينة حتى غربها، ووجد سكان هذه المناطق أنفسهم عالقين بين الهروب إلى المجهول أو البقاء بالقرب من آلة الموت، سُدت امامهم الطرق ومنعوا من سبل العيش، مزارعهم أضحت حقولاً للألغام المزروعة، يترصد لهم الموت من كل جانب.

- كما عمدت جماعة الحوثيين إلى نشر عدد كبير من قنصاتها المحترفين على طول التلال والمرتفعات المحيطة بالأحياء والمناطق السكنية المتاخمة لخطوط التماس شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وقد رصد التقرير وقائع تثبت تعرض سكان تلك المناطق العالقة المتفرقة في تعز للعديد من الانتهاكات المتنوعة مثل (القتل، والإصابة بالألغام، والقنص والقصف، الاختطاف، الاختفاء، التعذيب، تقييد حرية الحركة والتنقل، منع وصول المساعدات والمعونات الإغاثية والإنسانية، النزوح والتهجير القسري).

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة تصرفت قوات تابعة للحكومة المعترف بها دولياً، ما يمكن اعتباره أحد أشكال إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، عبر نشر نقاط تفتيش عديدة على طول امتداد الخط الإسفلي والمنفذ الجنوبي الوحيد لمدينة تعز الواقع تحت سيطرتها، حيث يفرض الكثير من القائمين على تلك النقاط والحواجز اتوات غير قانونية على شاحنات النقل الصغيرة والمتوسطة المحملة بالبضائع والمواد الأساسية والإغاثة الإنسانية، القادمة من المحافظات الجنوبية إلى مدينة تعز، وخلال السنوات الأخيرة لوحظ قيام السلطات الأمنية والعسكرية بإزالة وتقليص العديد من تلك النقاط.

لا تسمح بعبور شاحنات النقل الكبيرة، ما عدا سيارات الدفع الرباعي التي يمكنها أن تسلكها، فضلاً عما يشكله السفر فيها من مشقة وعذاب، حيث يستغرق المسافرون خلالها مدة زمنية لا تقل عن (7) ساعات، حتى يصلوا إلى الضفة الأخرى المقابلة من مدينة تعز والواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثيين، والتي بمقدورهم الوصول إليها عبر المنافذ الرئيسية المعبدة خلال أقل من (15) دقيقة إذا فتحت الطريق للمارة بسياراتهم.

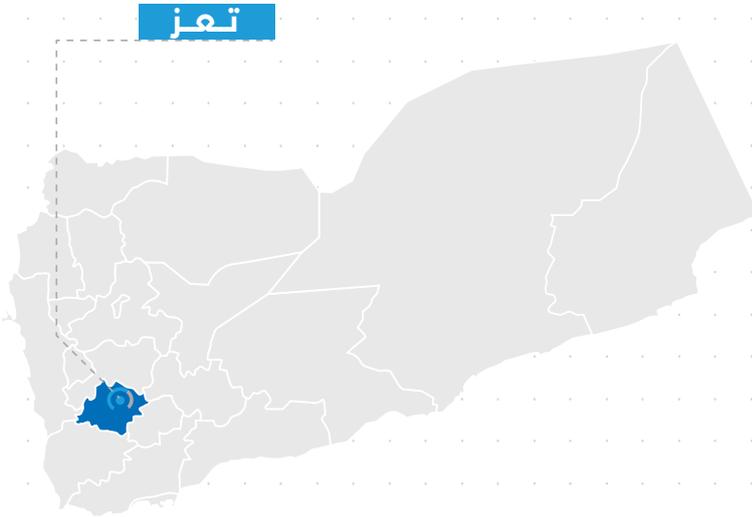
لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل يتعرض المسافرون لأشكال من الانتهاكات في نقاط التفتيش التابعة لمساحي جماعة الحوثيين أبرزها الاعتقال التعسفي وأخذ الاتوات، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تجزم نتائج التحقيقات التي خلص إليها التقرير (تعز.. الحصار المميت)، بأن جماعة الحوثيين ارتكبت انتهاكات واسعة وممنهجة، للقانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعده ذات الصلة بحماية "الحق في حرية التنقل" من خلال الممارسات والقيود المفروضة الغير مبررة على سكان مدينة تعز.

وكان لسياسة الحصار المنهجية التي اتبعتها جماعة الحوثيين المسلحة على سكان مدينة تعز، تأثيراتها المباشرة وانعكاساتها السلبية على إدارة المخلفات الصلبة في مركز المحافظة وباقي "المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية"، الأمر الذي نتج عنه حدوث كوارث بيئية تضرر منها معظم السكان المحاصرين، وذلك بسبب تعمد جماعة الحوثيين حرمان سكان المدينة من استخدام مقلب القمامة الرئيس "المكان المخصص لتجميع واحراق القمامة" الواقع في نطاق سيطرة الجماعة غرب مدينة تعز، والاستيلاء على الشاحنات والمعدات الخاصة بنقل المخلفات الصلبة المملوكة لمكتب الإدارة العامة للنظافة شرقها.

السياق العام



بيئة التقرير :



الموقع:

تقع محافظة تعز في الجزء الجنوبي الغربي للجمهورية اليمنية بين خطي العرض (-14 12) شمال خط الاستواء وبين خطي الطول (43-45) شرقي غرينتش وتبعد عن العاصمة صنعاء حوالي (256) كيلو متراً، وتتصل تعز بأجزاء من محافظتي إب والحديدة شمالاً، وأجزاء من محافظتي الضالع وإب شرقاً، ومحافظة لحج جنوباً وتطل على البحر الأحمر من جهة الغرب.

المساحة: 10,008 KM



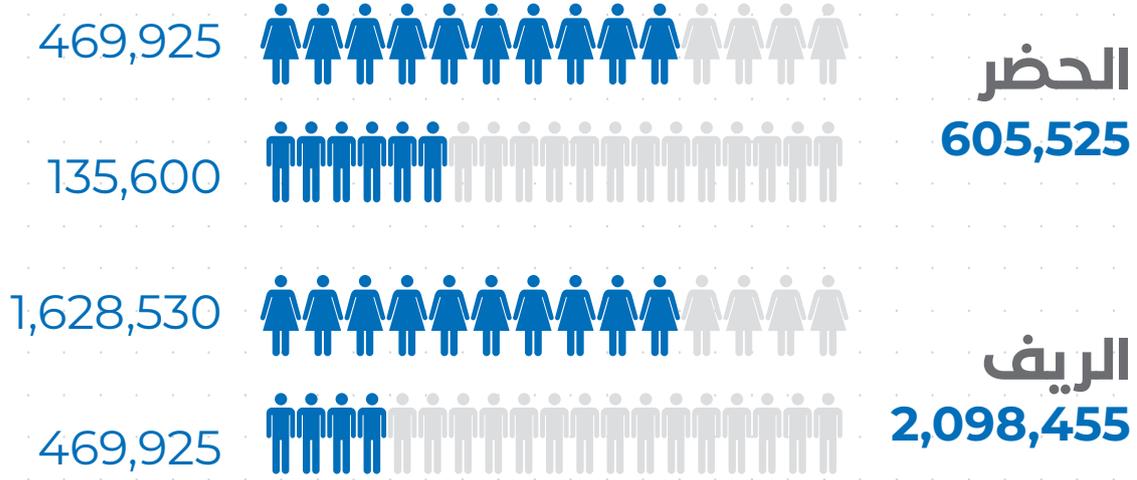
تبلغ مساحة المحافظة حوالي (10008) كيلومتر مربع تتوزع على (23) مديرية و(329) عزلة و(1877) قرية أو محلة وذلك بحسب التقسيم الإداري لعام 2004 .

السكان: 12.16%

2.703.980
نسمة

تأتي المحافظة في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد السكاني لسنة 2004 إذ يشكل سكانها ما نسبته (12.16%) من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية، وطبقاً لتقديرات العام 2009 فإن إجمالي عدد سكان المحافظة (2.703.980) نسمة وينمو السكان بمعدل 2.47% سنوياً، بينما تصل الكثافة السكانية إلى 26 نسمة /كم²، وتقدر نسبة الذكور من إجمالي عدد السكان بـ 48%، ونسبة الإناث بـ 52% وتقدر المصادر اليمنية والدولية عدد سكان مدينة تعز حالياً في 2022 بنحو مليونين و 885 و 464 نسمة.

شكل يبين التوزيع النوعي للسكان



الحالة الاقتصادية للمحافظة

معظم ابناء المحافظة يعملون في الزراعة والرعي والعمل بالأجر اليومي، في حين يعمل القليل منهم بالقطاع الخاص، ويعتبر معدل دخل الفرد منخفض جدا وبما يعادل تقريبا \$500 سنويا. وفي المقابل يعد معدل الفقر عالي جدا حيث سجلت المحافظة أعلى معدل للفقر في الجمهورية حسب نتائج المسوحات الميدانية للعام 2003م وبما يساوي 62%. وتتجاوز نسبة الفقراء في المحافظة تتجاوز 60% من إجمالي عدد السكان.



المنهجية:

انتقل فريق البحث الميداني إلى كافة منافذ مدينة تعز، وقابل خلالها مجموعة من الضحايا والمسافرين وأصحاب المصلحة.

كما قابل الفريق 12 من مسؤولي المكاتب التنفيذية الخدمية للسلطة المحلية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مهتمين، وقيادات مجتمعية وناشطين وممثلين عن المنظمات الإنسانية العاملة في مدينة تعز.

نفذ فريق البحث الميداني مطلع السنة الجارية عدد من الزيارات الميدانية إلى بعض الأسواق الشعبية ومحلات الجملة وسط مدينة تعز للاستقصاء حول اسعار عينات من السلع الغذائية الاساسية ومقارنة ذلك بأسعارها قبل فرض الحصار على المدينة.

ولا يعد هذا التقرير مسحاً يهدف إلى تقديم نتائج أو استنتاجات من الناحية الإحصائية، وإنما يركز على أنماط الأضرار التي لحقت بالمدينين بفعل تصرفات الأطراف المتنازعة المتصلة بحصار المدينين وتجويعهم.

وينقل التقرير صوراً لمعاناة السكان المدينين جراء الحصار المفروض عليهم كما يروونها بأنفسهم، من خلال تقديم آراء وإفادات مفصلة للمدينين عن الانتهاكات والاضرار الناتجة عن الحصار، من أجل معالجة الأضرار التي لحقت بالمدينين وتجنب تكرار دورات العنف وتعزيز السلم الاجتماعي والأهلي.

هذا التقرير مبني على عمليات البحث والتحري والاستقصاء الميداني، يليها عمليات الفحص والتحليل للبيانات والمعلومات، أجرتها (منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان) من خلال فريق من الباحثين والمختصين، والذي تم تأهيلهم وتدريبهم للقيام بتنفيذ تلك العمليات، وقد نفذ الفريق مقابلات مع 53 مدينياً، 29 امرأة و 24 رجلاً.

يستند التقرير في الجانب الإحصائي والتحليل البياني منه إلى قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة وشاملة تضم اسماء ضحايا وقائع الانتهاكات التي وثقها الفريق جراء الحصار المفروض على تعز وما رافقه من جرائم وانتهاكات ضد الإنسانية بحق المدينين مع تفاصيل كاملة لكل واقعة على حدة تتضمن الزمان والمكان.

إلى ذلك نفذ الفريق 9 جلسات نقاش مع مجموعات بؤرية، شارك فيها 85 مدينياً، بينهم 37 امرأة و 21 رجلاً، خصصت 4 جلسات منها للنساء.

الإطار القانوني :

يصنف النزاع بين القوات المسلحة التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، وبين مسلحي جماعة الحوثي المسلحة، بأنه (نزاع مسلح غير دولي)، كونه نزاع بين دولة طرف وجماعة مسلحة غير تابعة للدولة. وقد توافرت شروط ومعايير توصيف الصراع الدائر بين الحكومة ومسلحي جماعة الحوثي بـ "النزاع المسلح"، وبالأخص استمرارية ودرجة الشدة في الأعمال العسكرية، التي تواصلت للسنة السابعة على التوالي، طوال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير.



اتفاقيات جنيف الأربع :

النزاعات المسلحة غير الدولية ينظمها قانون المعاهدات وبالتحديد المادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق، واليمن طرف فيها وكذلك القانون الدولي الإنساني العرفي، ويسري نفاذ احكام المادة 3 المشتركة من اتفاقية جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني، في مواجهة الجماعات المسلحة من غير الدول، وفقاً لمدى توفر الشروط المتعلقة بمستوى تنظيمها ومدى سيطرتها على الأراضي.

السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية المستخدمة لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل والثروة الحيوانية ومنشآت وامدادات مياه الشرب وأعمال الري).

كما تنص المادة (17) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة التزام أطراف النزاع بـ"إيجاد ترتيبات محلية تضمن نقل جرحى الحرب مدنيين كانوا أو عسكريين وكذلك المرضى وكبار السن والنساء النفاس والأطفال، من المناطق المحاصرة أو المطوقة، وبما يضمن أيضاً وصول أفراد الخدمات وطواقم الاسعاف الطبية وفرق الإنقاذ إلى تلك المناطق".

وعلى الرغم من كون جماعة الحوثي في وضع لا يمكنها من التصديق على معاهدات القانون الدولي الإنساني، إلا أن القانون الدولي الإنساني وبالأخص المادة 3 المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني يعتبر جميع الكيانات المتورطة في النزاعات المسلحة "أطرافاً في النزاع" دون تمييز بين الدول أو الكيانات والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

تحظر المادة (14) من البروتوكول الثاني تجويع المدنيين واستخدامه أسلوباً من أساليب الحرب في النزاعات المسلحة غير الدولية، وقد جاء فيها (يحظر لهذا السبب مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل الاعيان أو المواد التي لا غنى عنها لبقاء

القانون الدولي الإنساني :

كما أن القانون الدولي الإنساني العرفي، يُعد ذي صلة وبشكل خاص فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وجميع الأطراف المنخرطة في النزاع ملزمة بتطبيقه، سواء التابعة أم غير التابعة للدولة.

وتعد كافة أطراف النزاع في اليمن ملزمة وفقاً لـ(القانون الدولي الإنساني) بالسماح لكافة المساعدات والمعونات الإنسانية بالوصول السريع إلى جميع المدنيين المتضررين جراء الحرب وعدم عرقلتها أو التدخل فيها أو احتجازها ومصادرتها عبر نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة بشكل تعسفي، وضمان حرية حركة العاملين في المجال الإغاثي والإنساني، والتي لا يمكن تقييدها إلا بشكل مؤقت لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية ملحة، يترتب عليها مخاطر حقيقية بحق تلك المعونات والعاملين عليها. كما يحظر القانون ذاته استخدام التجويع والحصار الاقتصادي عبر منع وصول قوافل الإغاثة أو السلع الغذائية والماء الذي يعد أسلوباً من أساليب القتال.

القانون الدولي لحقوق الإنسان :

اتفاقية سنة 1990 لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية سنة 2006 لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

« وطبقاً للمادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، كما يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده والعودة إليه متى يشاء". وتؤكد الفقرتان (1،2) من المادة (12) في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل فرد حرية التنقل واختيار مكان سكنه في أي مكان داخل نطاق الدولة التي يتواجد فيها بشكل شرعي، كما يحق له أيضاً أن يغادر أية دولة بحرية بما في ذلك دولته".

ويظل القانون الدولي لحقوق الإنسان ذو صلة في حالة النزاع المسلح، ويسري تطبيقه بالتزامن مع سريان تطبيق القانون الدولي الإنساني، وقد تم قبول سريان تطبيقهما المتزامن على نطاق واسع، وفي رأيها الاستشاري في العديد من القضايا أكدت محكمة العدل الدولية على التطبيق المتزامن للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وتحدد المعاهدات ذات الصلة التي صادق عليها اليمن، وكذلك القانون العرفي التزامات أطراف النزاع القائم المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها دون أي تمييز، ويجدر الإشارة هنا إلى أن اليمن طرف في الاتفاقيات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان باستثناء

القانون الجنائي الدولي :

اليمن ليس طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومع ذلك يعترف القانون الدولي العرفي بمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب، والتي تشمل الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع ، علاوة على الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي.

وتطبيقاً لقواعد القانون الجنائي الدولي، فإن الأفراد من أعضاء القوات المسلحة مسؤولون عن جرائم الحرب التي ارتكبوها أو ساهموا في ارتكابها، كما يكون القادة العسكريين والرؤساء الآخرون مسؤولون جنائياً عن جرائم الحرب المرتكبة عملاً بأوامرهم.

وبموجب القانون الجنائي الدولي أيضاً، فإن الأفراد الأعضاء ورؤساءهم في الجماعات المسلحة من غير الدول، مسؤولون وبدرجة متساوية عن جرائم الحرب التي ارتكبوها أو ساهموا بارتكابها أو ارتكبت بموجب أوامرهم.

بالإضافة إلى ذلك، يخضع أعضاء الجماعات المسلحة من غير الدول للمحاكمة أمام محاكم الدولة التي ينتمون إليها أو ارتكبوا جرائم الحرب في أراضيها، وكذلك أمام محاكم الدول الأخرى التي تطبق الاختصاص العالمي.

ويعتبر استخدام التجويع والحصار سلاحاً جريمة حرب بموجب القانون الجنائي الدولي في ظل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية .. ويدرج استخدام هكذا أسلوب ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب تعديل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) لسنة 2019.

01

المبحث الأول:

تجويد المدنيين :

تشير كافة معطيات الواقع والمعلومات الموثقة التي توصل لها فريق البحث والتقصي الميداني التابع لمنظمة (رايتس رادار) إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في محافظة تعز خلال الفترة التي يغطيها التقرير وذلك بفعل القيود الإضافية التي فرضتها أطراف النزاع على المنافذ والممرات الآمنة وإغلاق معظمها كلياً أمام التدفقات الإغاثية من معونات غذائية وطبية وبرامج توعوية، والحيلولة دون وصولها إلى كافة المناطق المتضررة جراء الصراع القائم.



وبات من المؤكد والمثبت بالدليل والبرهان أن جماعة الحوثي المسلحة استخدمت التجويع سلاحاً عسكرياً عبر انتهاجها ذات السلوك المتمثل في فرض القيود غير المبررة على حركة تنقل المسافرين من وإلى مدينة تعز، وإغلاقها للمنافذ والطرق المؤدية إلى المدينة، فضلاً عن عرقلتها لقوافل الإغاثة الإنسانية ومصادرة معظمها ومنع إدخال المؤن والامدادات الغذائية الأساسية والطبية لسكان المدينة التي لا غنى لهم عنها.

كما أن هذا السلوك الممنهج والتصرفات التي اتبعتها جماعة الحوثي المتمثلة في الحصار المفروض على سكان مدينة تعز، يشكل بحد ذاته (جريمة حرب) مكتملة الأركان والشروط لكونه يعد عقاباً جماعياً وتجويعاً لسكان المدينة المحاصرة، ووسيلة استخدمتها جماعة الحوثي المسلحة في إطار معركتها المسلحة لمواجهة القوات الحكومية.

ويفتقر سكان مدينة تعز المحاصرة لأبسط مقومات الحياة من ماء وغذاء وحتى الهواء ممثلاً في مادة (الأكسجين) بالنسبة للمرضى، بل ويعيش غالبيتهم أوضاعاً معيشية غاية في الصعوبة والتعقيد على مدار السنوات السبع الماضية بسبب نفاذ مخزون الغذاء (دقيق، قمح، أرز) وغيره من السلع والاحتياجات الأساسية وكذا اختفاء الغاز المنزلي وباقي المشتقات النفطية أغلب الأوقات، فضلاً عن العراقل التي تحول دون دخول معظم الفواكه والخضروات وما يصل منها يباع بأسعار خيالية لا يقوى الكثير من المواطنين على دفعها.

وثبت لفريق منظمة (رايتس رادار) قيام جماعة الحوثي طيلة السنوات السبع الماضية بمنع دخول أي شيء مما ذكر سلفاً، بل وتفرض عبر النقاط والحواجز التي استحدثتها عند مداخل المدينة والمناطق العالقة عمليات تفتيش دقيقة على جميع السيارات والشاحنات القادمة من المحافظات الأخرى وبعض مناطق تعز الواقعة تحت سيطرتها وتصادر كل ما بحوزة المسافرين من مواد غذائية واحتياجات أساسية وتعقل كل شخص يخالف تعليماتها بهذا الشأن ركاباً كانوا أو سائقين.

يقول (ع. ع. س) أحد الشهود الذين قابلتهم المنظمة: "تواصل نقاط وحواجز التفتيش التابعة لجماعة الحوثي والمنتشرة عند مداخل المدينة وعلى امتداد خط الأقروض المنفذ الوحيد المؤدي إلى منطقة الحوبان منع دخول المواد الغذائية والدوائية من دقيق و ارز وتلج

”

تواصل نقاط وحواجز التفتيش التابعة لجماعة الحوثي والمنتشرة عند مداخل المدينة وعلى امتداد خط الأقروض المنفذ الوحيد المؤدي إلى منطقة الحوبان منع دخول المواد الغذائية والدوائية من دقيق و ارز وتلج وخضروات وغاز منزلي حتى ولو كانت بكميات قليلة، وفي حال العثور على أي شيء من ذلك لدى أحد الركاب القادمين إلى مدينة تعز يتم مصادرتها أو تفريفها ونثرها في الهواء“.

وخضروات وغاز منزلي حتى ولو كانت بكميات قليلة، وفي حال العثور على أي شيء من ذلك لدى أحد الركاب القادمين إلى مدينة تعز يتم مصادرتها أو تفريغها ونثرها في الهواء.“

وذكر الشاهد أنه كان حاضراً لحظة قيام أحد افراد نقطة التفتيش الحوثية في منفذ الدحي منتصف يناير 2016 بتفريغ اسطوانة غاز تعود لأحد المسافرين من أبناء صبر الموادم ونثر نصف كيس دقيق لمواطنة تسكن حي صينة وذلك أثناء قدومهما من سوق بير باشا غربي المدينة والذي كان يخضع حينها لسيطرة جماعة الحوثي – حسب الشاهد.

(م. ع. ط) 18 سنة اختطفه مسلحو جماعة الحوثي يوم السبت 20 فبراير 2016 أثناء مروره من منفذ الدحي وأودعوه داخل زنزانة انفرادية قريبة من المنفذ بتهمة تهريب اسطوانة غاز منزلي إلى داخل مدينة تعز ، وفي مقابلة مسجلة أجراها معه فريق المنظمة روى تفاصيل ما حدث قائلاً: ”احتجزت قرابة 38 ساعة بسبب أسطوانة غاز أخذتها من منزلنا بمنطقة بير باشا وحاولت الدخول بها إلى وادي المعسل حيث مقر سكننا الجديد الذي نزحت إليه الأسرة كاملة بسبب الأحداث لكن مسلحي الحوثي وصالح احتجزوني عند منفذ الدحي ونهبوا الاسطوانة ومنعوني من الدخول“.

ويواصل حديثه: ”احتجزت مع مسنين اثنين كانت تهمةهما تهريب خضروات ومواد غذائية إلى وسط مدينة تعز اضافة لثلاثة شباب آخرين كان معهم أسطوانات غاز يريدون ادخالها لأسرهم داخل المدينة، وخلال يوم ونصف من احتجاجي تعرضت للكثير من الإهانات والمعاملة السيئة وتم التحقيق معي بدون أي تهمة وحرمت من الأكل طوال اليوم حتى أطلقوا سراحي في اليوم التالي“. ويضيف: ”بعد إطلاق سراحي عدت إلى أمي بدون أسطوانة الغاز لأن أفراد النقطة أنكروا وجودها لديهم وأخفوا زميلهم الذي أخذها مني في اليوم الأول وأخبروني أنه ذهب إلى إحدى جبهات القتال ولن يعود إلى المنفذ مرة ثانية“.

”

احتجزت قرابة 38 ساعة بسبب أسطوانة غاز أخذتها من منزلنا بمنطقة بير باشا وحاولت الدخول بها إلى وادي المعسل حيث مقر سكننا الجديد الذي نزحت إليه الأسرة كاملة بسبب الأحداث لكن مسلحي الحوثي وصالح احتجزوني عند منفذ الدحي ونهبوا الاسطوانة ومنعوني من الدخول“.

”

احتجزت مع مسنين اثنين كانت تهمةهما تهريب خضروات ومواد غذائية إلى وسط مدينة تعز

الآثار الاقتصادية للحصار :

ترتب عن حصار تعز طيلة السنوات السبع الماضية أزمات اقتصادية ومعيشية عدة انعكست سلباً على الحياة الإنسانية للسكان وأثقلت كاهل غالبيتهم، لعل أبرزها تلك التحديات الاقتصادية التي فرضت نفسها بقوة وفاقمت من معاناة المواطن البسيط الذي وصل به الحال حد العجز عن توفير أبسط الاحتياجات الإنسانية التي تعد من أهم مقومات الحياة له ولعائلته، وذلك نتيجة ارتفاع السلع الضرورية بشكل جنوني.

هو الآخر أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة ألقت بظلالها على حياة المواطنين، وفاقم كثيراً من معاناة سكان المناطق المحاصرة والمعتمدة بشكل رئيس على السلع والمنتجات القادمة من مناطق سيطرة الجماعة حيث تتكفل معظم الشركات والمجمعات الصناعية مثل (مصانع الألبان) و(صوامع الغلال) التي فرضت زيادة على أسعار منتجاتها بنسبة وصلت إلى 30% جراء قرار الحظر الحوئي.

وفي السياق أعلنت عدة مجموعات وشركات تجارية بمحافظة تعز قائمة أسعار جديدة بزيادة تتراوح بين (20%-30%) من القيمة الأصلية لمنتجاتها، مبررة تلك الزيادة بما اسمته فارق سعر العملة الصعبة بين الطبعة النقدية القديمة والجديدة للعملة المحلية، وسبقها إلى ذلك البنوك والمصارف التي فرضت زيادة تصل إلى 26% على رسوم الحوالات المالية من مناطق الحكومة إلى مناطق سيطرة الحوئي، بما فيها المناطق المحاصرة في تعز تحت ذريعة بدل توفير سيولة للعملة القديمة.

وتشير نتائج المسوح الميدانية التي أجراها فريق منظمة رايتس رادار في الأسواق المركزية لبعض المناطق المحاصرة والعالقة وسط مدينة تعز مطلع السنة الجارية إلى تضاعف سعر معظم السلع الغذائية الضرورية بمقدار عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل الحصار الحوئي، طبقاً لما هو مبين في الجدول أدناه المتضمن مقارنة بين الحد الأعلى لأسعار (20) صنفاً من الاحتياجات الأساسية بالعملة المحلية خلال الفترة الممتدة بين (2015-2022).

كما أن إغلاق جماعة الحوئي لمعظم الطرق والمنافذ المؤدية إلى مدينة تعز واللجوء الاضطراري إلى البحث عن طرق أخرى بعيدة ووعرة ، فرض واقعاً أCRMغائراً أضاف أعباء جديدة على كاهل المواطنين في مناطق تعز المحاصرة وذلك نتيجة ارتفاع أجور النقل بشكل جنوني يفوق كل التوقعات والذي ألقى بظلاله على أسعار كافة السلع والمنتجات القادمة إلى المدينة عبر تلك الطرق البديلة التي تستغرق وقتاً أطول من الزمن الطبيعي ومحفوفة بالمخاطر.

وبعد أن كانت أجور النقل على الراكب الواحد من وسط مدينة تعز إلى منطقة جولة القصر مثلاً عبر المنفذين الشرقي والشمالي للمدينة لا تتجاوز 100 ريال في غضون 10 دقائق تقريباً، صار الراكب مجبراً على دفع مبلغ 6000 ريال مقابل الوصول إلى نفس المكان عبر خط الأقروض خلال مدة زمنية تتجاوز 6 ساعات بعد إغلاق جماعة الحوئي المنفذين الرئيسيين للمدينة وفرض الطريق البديل والوحيد.

وفي 14 ديسمبر 2019 أصدرت جماعة الحوئي قراراً يحظر حيازة واستخدام الطبعة الجديدة من الأوراق النقدية الصادرة عن الحكومة الشرعية، وحددت مهلة 30 يوماً ابتداء من 19 كانون الأول/ديسمبر، لتسليم المواطنين داخل نطاق سيطرتها ما بحوزتهم من فئات تلك الطبعة النقدية الجديدة التي أصدرها البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، إلى أقرب وكلاء المحافظ النقدية الإلكترونية.

هذا الانقسام النقدي والمصرفي الذي صنعتة جماعة الحوئي كنوع من العقاب الجماعي لسكان المناطق الخارجة عن سيطرتها خلف

جدول مقارنة أسعار السلع والاحتياجات الاساسية خلال فترة ما قبل وبعد الحصار

م	الصف	الاسعار بالريال اليمني		الفارق	نسبة الزيادة
		مارس 2015م	مارس 2022م		
1	ارز بسمتي 50 كجم	19500	70000	50500	258%
2	دقيق السنابل 50 كجم	7500	46000	38500	513%
3	سكر السعيد 50 كجم	14000	45800	31800	227%
4	زيت طبخ 20 لتر	12350	41800	29450	238%
5	قمح البركة 50 كجم	5950	38000	32050	538%
6	فاصوليا الهناء 24 حبة	4800	22133	17333	361%
7	غاز منزلي 20 لتر	1500	17000	15500	1033%
8	حليب نيدو 2500 جم	6200	14500	8300	133%
9	خزان ماء 1500 لتر	1500	7000	5500	366%
10	طبق بيض 30 حبة	900	2700	1800	200%
11	سلة طماط	5000	30000	25000	500%
12	سلة بطاط	3500	14500	11000	314%
13	جزر 10 كيلو	1500	9000	7500	500%
14	حقين الهناء كبير 12 كوب	2400	8400	6000	250%
15	خيار 10 كيلو	1600	8000	6400	400%
16	زبادي الهناء كبير 12 كوب	1830	7200	5370	293%
17	كيلو كيوي	800	3000	2200	275%
18	كيلو تفاح خارجي	500	2500	2000	400%
19	كيلو برتقال خارجي	500	2000	1500	300%
20	كيلو مانجو محلي	500	2000	1500	300%

ومما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع العملة المحلية أمام العملات الصعبة في (تعز) المحاصرة وعرقلة وصول المساعدات والمعونات الإنسانية إلى السكان المتضررين جراء الحرب والحصار معاً، أدى في النهاية إلى زيادة عدد حالات الإصابة بسوء التغذية بين أوساط الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل التي لا تحصل على الغذاء الكافي، وكان الأطفال دون سن الخامسة هم أكثر الفئات العمرية عرضة لهذا النوع من المرض تليهم النساء الحوامل والمرضعات.

الأسباب ذاتها ساهمت بشكل مباشر في تقليص الوجبات الغذائية من ثلاث وجبات أساسية في اليوم إلى وجبتين وأحياناً الاكتفاء بوجبة واحدة بالنسبة لكثير من الأسر المتأثرة بالحصار، بل وجعلت الغذاء الجيد والمتنوع بعيداً عن تناول غالبية تلك الأسر بما في ذلك الأمهات الحوامل والمرضعات اللاتي نَفَدَ حليبهن ولم تسعفهن الظروف لشراء علبه حليب صناعي كغذاء بديل يسد رمق صغارهن فظل معظمهم يتضورون جوعاً حتى انتهى بهم الحال داخل مراكز وأقسام علاج سوء التغذية الحاد، لتبدأ معها أسرهم رحلة البحث عن تكاليف العلاج لإنقاذ حياتهم.

أرقام وإحصائيات

274,482

إجمالي حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد بين أوساط الأطفال دون سن الخامسة خلال العام المنصرم 2021م

بلغ إجمالي حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد بين أوساط الأطفال دون سن الخامسة في مدينة تعز وباقي المناطق العالقة جراء الحصار الحوثي خلال السنة المنصرمة 2021م عدد (274.482) حالة حيث توزعت على مرفقين صحيين وحيدتين يعملان في مجال تقديم الرعاية الطبية لهذا النوع من المرض هما (مركز الأمومة والطفولة، مستشفى المظفر).

الدكتور/ فهد محمود حسن، مدير مستشفى المظفر الحكومي تحدث لفريق منظمة (رايتس رادار) عن ارتفاع مخيف لحالات سوء التغذية لدى الأطفال القادمين من مناطق تعز المحاصرة، مؤكداً أن قسم سوء التغذية في المستشفى استقبل خلال سنة 2021م عدد (4482) حالة، وذلك بنسبة زيادة بلغت 91% عن سنة 2020م، إلى جانب (2013) حالة استقبلها المستشفى في شهري يناير وفبراير من السنة الجارية 2022م.

وكان الدكتور/ نشوان السامعي، مدير قسم سوء التغذية بمستشفى المظفر قد تحدث في وقت سابق عن استقبال المستشفى عدد (285) حالة سوء تغذية حاد خلال الفترة الممتدة بين (يناير - نوفمبر 2020م)، دون تسجيل أي وفيات، لافتاً إلى أن أغلب تلك الحالات قادمة من داخل مدينة تعز، بعد أن كان معظمها تأتي من الأرياف.

الدكتور/ عبد المغني القياضي، نائب مدير المستشفى السويدي للأمومة والطفولة، تحدث هو الآخر عن استقبال المستشفى خلال سنة 2021م، ما يزيد على (270) ألف حالة سوء تغذية للأطفال فقط، جميعهم ينتمون لمديريات مدينة تعز والأكثر تضرراً جراء الحصار الحوثي المفروض للسنة السابعة على التوالي، لافتاً إلى أن ما يقارب (100) ألف حالة منها حادة وتقرر لها رقود، بينما ظلت باقي الحالات في تردد مستمر على الأطباء الأخصائيين داخل المستشفى. وطبقاً للدكتور القياضي فإن حالات سوء تغذية الأطفال الوخيم

مستشفى المظفر الحكومي

4,482

حالات سوء التغذية لدى الأطفال القادمين من مناطق تعز المحاصرة خلال عام 2021

المستشفى السويدي

270.000

حالات سوء التغذية لدى الأطفال القادمين من مناطق تعز المحاصرة خلال عام 2021م

التي يستقبلها المستشفى السويدي للأمومة والطفولة شهرياً، تصل إلى (40) حالة كحد أعلى، معظمهم يصلون إلى المستشفى وهم في حالات متقدمة من مضاعفات المرض المميت.

وجاءت (تعزز) في مصاف المحافظات اليمنية الأكثر تضرراً من ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي والزيادة المتوقعة في معدلات الإصابة بسوء التغذية الحاد بين الأطفال الصغار والأمهات مع انقضاء السنة 2021م إلى جانب (عدن، الضالع، حجة، الحديدة، لحج، صنعاء) التي تمثل أكثر من نصف حالات سوء التغذية الحاد المتوقعة خلال السنة ذاتها -طبقاً لما ورد ضمن تقرير منظمة الصحة العالمية⁽¹⁾.

وسجلت محافظتي "تعزز" و"الحديدة" أعلى معدلات سوء التغذية الحاد في اليمن حتى نهاية 2020، حيث تراوحت بين 17% في الأولى و25% في الثانية، بينما بلغت نسبة حالة الطوارئ التي حددها منظمة الصحة العالمية نسبة 15% .

ويعملان مركزان فقط على مستوى مدينة تعزز في علاج حالات سوء التغذية الأول في (المستشفى السويدي للأمومة والطفولة) المهدد بالإغلاق في أي لحظة أمام المرضى وتوقيف خدماته كلياً لاسيما بعد إعلان منظمة "أطباء بلا حدود" وقف دعمها المحدود الذي كانت تقدمه للمستشفى ابتداء من أواخر 2019، أما المركز الثاني فيتمثل في (قسم سوء التغذية) التابع لمستشفى المظفر، الذي يعمل هو الآخر بإمكانات محدودة ويفتقر للدعم.

”

وسجلت محافظتي "تعزز" و"الحديدة"

أعلى معدلات سوء التغذية الحاد

في اليمن حتى نهاية 2020، حيث تراوحت بين 17% في الأولى و25% في الثانية.

<http://www.emro.who.int/press-releases/2021-arabic/acute-1-malnutrition-threatens-half-of-children-under-five-in-yemen-in-2021.html>



نماذج للوقائع :

يوم الخميس الموافق 9 آذار/مارس 2017 سجلت أول حالة وفاة جراء الإصابة بسوء التغذية في محافظة تعز وذلك لطفل تحت سن الخامسة عشر بمديرية مشرعة وحدثان جنوب غربي مدينة تعز، والتي تندرج ضمن المناطق العالقة بين الاطراف المتنازعة والأكثر تضرراً من الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثي للسنة السابع على التوالي وسط صمت دولي مريب وتجاهل أممي غير مبرر.

الطفل "محمد محمد عبدالله غالب الطاهش" (14) عاماً من قرية "نجد" التابعة لمديرية مشرعة وحدثان بجبل صبر، وكان يعاني من سوء التغذية الحاد (الوخيم) نتيجة الجوع الناجم عن الحصار الحوثي المفروض على مدينة تعز والمناطق المحيطة بها ومنعها دخول أي مساعدات إنسانية وإغاثية للسكان المحاصرين فيها.

وينتمي الطفل الضحية لأسرة ريفية تعيش تحت خط الفقر والده عاطل عن العمل لا يستطيع سوى تأمين وجبة واحدة لعائلته في اليوم واللييلة، ومع ذلك يدخر جهداً من أجل إنقاذ حياة طفله "محمد" الذي ظل الجوع ينهش جسده الغض حتى حوله إلى هيكل عظمي قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة بين أحضان والدته الثكلى وأمام عيناها والده المكلوم.

وفي 13 شباط/فبراير 2018 سجلت ثاني حالة وفاة بسبب سوء التغذية لطفلة لم تكمل ربيعها الأول بمديرية المسراخ جنوب غربي مدينة تعز.

الدكتور/ عبدالودود العامري نائب مدير مستشفى المسراخ كان أول من أعلن عن وفاة الطفلة "رهام عبدالفتاح عبدالله" البالغة من العمر سبعة أشهر بسبب سوء التغذية الحاد.

وطبقاً للدكتور العامري فإن الطفلة تنتمي إلى قرية "الحيدة" بمنطقة الأقروض التابعة لمديرية المسراخ الواقعة تحت الحصار الجائر الذي تفرضه جماعة الحوثي، الأمر الذي الحق عوزاً شديداً وفقراً مدقعاً بأسرة الطفلة الضحية حال دون علاجها.

ولفت العامري إلى أن تدني مشاريع الرعاية الصحية من قبل الحكومة وغياب دور المنظمات المانحة في دعم المستشفيات والمراكز الصحية التخصصية وتزويدها بالمكملات الغذائية والتغذية الخاصة بالأطفال تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى وفاة الطفلة "رهام" وباقي أطفال تعز الذين يتساقطون بين الحين والآخر نتيجة الإصابة بهذا المرض الخطير.

الجهود المبذولة:

« الجهود الإغاثية تكاد أن تنعدم كلياً داخل المناطق العالقة والمحاصرة في محافظة تعز التي لا تزال في آخراهتمامات المنظمات الإنسانية (الدولية) و(الإقليمية) بما فيها المنظمات الأبرز عالمياً ممثلة بمكاتب (الأوتشا) التابعة للأمم المتحدة و(مركز الملك سلمان) الذي تتركز جهوده في تقديم الرعاية الطبية لجرحي الحرب وتحديداً مبتوري الأطراف بالإضافة إلى (الهلال الأحمر الإماراتي) الذي انحصرت تدخلاته في ترميم وطلاء مدرستين حكوميتين في مدينة تعز المحاصرة.

وبينما تتضور آلاف الأسر جوعاً داخل منازلها في معظم أحياء مدينة تعز المحاصرة تتسابق أسر أخرى على بيع حصصها الغذائية المعتمدة شهرياً من برنامج الغذاء العالمي وذلك دليل كافي على اختلال المعايير المعتمدة لتحديد مستحقي تلك المعونات أو ربما التلاعب بها واخضاعها للانتقائية والمحسوبية والابتزاز المادي على حساب أسر أخرى أكثر استحقاقاً ولا تجد معظمها قوت يومها.

ومنذ مطلع السنة 2022 اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تخفيض تلك الحصص في محافظة تعز، وبرت ذلك بنقص الدعم والتمويل الذي تتلقاه المنظمة عبر المانحين إزاء ما تقوم به من أعمال إنسانية في اليمن، وفي ظل تقليص المساعدات، صارت باقي الأسر المستفيدة من مشروع المعونات الغذائية العينية بمناطق تعز المحاصرة تتلقى الحد الأدنى من الحصص الغذائية الشهرية وبمعدل نصف سلة كل شهرين.

الحصص الغذائية المعتمدة شهرياً من قبل برنامج الغذاء العالمي عبر شريكه منظمة كير، لا تغطي هي الأخرى سوى نسبة بسيطة من إجمالي عدد سكان المناطق العالقة بمحافظة تعز، وزد على ذلك أنها لم تعد توزع في المواعيد المحددة حسب البرنامج الزمني للمشروع، وصارت تقتصر على نصف سلة كل شهرين في معظم المربعات بينما توقفت نهائياً داخل مربعات أخرى- طبقاً لإفادة أحد المشرفين على توزيعها نحفظ باسمه.

ويعود السبب إلى عدم وجود أكثر من ممر آمن لوصول تلك المساعدات واقتصارها على ممر واحد هو طريق (تعز - عدن) عبر الطريق البديل نقبل هيجة العبد الذي صار يعاني من ازدحام شديد نتيجة الحوادث المرورية الناجمة عن الخراب الحاصل فيه وكذلك عمليات الابتزاز التي تمارسها نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة واحتجازها لعشرات الناقلات والشاحنات المحملة بالمواد الإغاثية يومياً لعدم دفعها اتاوات غير قانونية.

أضف إلى ذلك أن غالبية المستفيدين من هذا المشروع باتوا يشكون من رداءة جودة المنتج وسوء التخزين وانتهاء الصلاحية ونقص الكميات بالنسبة لمعظم مكونات السلال الغذائية التي تصلهم، فضلاً عن الانتقائية وغياب المعايير الدقيقة والعادلة لتحديد مستحقي تلك الحصص.

02

المبحث الثاني:

إعاقة وصول المعونات :

يشكل إعاقة وصول امدادات الإغاثة الإنسانية انتهاكاً جسيماً للمادتين (55 ، 56) من القانون الدولي الإنساني العرفي، كما يعد أيضاً انتهاكاً صريحاً للمادة "14" من البروتوكول الإضافي الثاني، والقاعدة 53 من القانون الدولي الإنساني العرفي، لاسيما اذا جاءت هكذا عرقلة وإعاقة للمساعدات والإمدادات الغذائية بغرض تجويع المدنيين واستخدامه كسلاح لتحقيق انتصارا أو تقدما عسكريا.



ومع ذلك عملت جماعة الحوثي منذ منتصف العام 2015، على إغلاق المنافذ الرئيسية لمدينة تعز، رغم ما تشكله تلك المنافذ من أهمية للسكان المدنيين باعتبارها خطوط إمداد لإيصال المساعدات الإنسانية والبضائع والمواد الأساسية والطبية إلى داخل المدينة التي لا غنى عنها لبقاء ما يفوق مليون نسمة على قيد الحياة.

ليس ذلك فحسب بل تواصل جماعة الحوثي تقييد حركة تنقل المسافرين عبر تلك المنافذ المغلقة وحتى الطرق الأخرى البديلة، وخلال الـ7 السنوات الماضية تحولت معظم المداخل الرئيسية للمدينة إلى مناطق اشباح ومساحات ملوثة بالألغام، ويأتي تصرف الجماعة على ذلك النحو، كنوع من العقاب الجماعي لسكان المدينة بهدف تجويعهم وهو ما يمكن تصنيفه جريمة حرب مكتملة الأركان.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تصرفت قوات تابعة للحكومة المعترف بها دولياً ما يمكن اعتباره أحد أشكال إعاقة وصول البضائع والسلع الأساسية، فقد انتشرت نقاط تفتيش عديده على طول امتداد الخط الاسفلاتي وهو المنفذ الجنوبي الوحيد لمدينة تعز الواقع تحت سيطرتها.

ويرجع سبب تعدد تلك النقاط غير المبررة إلى تعدد الجهات الأمنية والعسكرية التي تتبعها، ثبت للفريق أن الكثير من القائمين على تلك النقاط والحواجز كانوا يفرضون اتاوات غير قانونية على شاحنات النقل الصغيرة والمتوسطة للبضائع والمواد الأساسية والمواد الإغاثية الإنسانية، أثناء دخولها إلى مدينة تعز، وخلال السنوات الأخيرة لوحظ قيام السلطات الأمنية والعسكرية بإزالة وتقليص عدد منها.

أرقام وإحصائيات :

وقف فريق منظمة (رايتس رادار) على إجمالي (52) واقعة تثبت تورط جماعة الحوثي بعرقلة ومنع وصول المساعدات الإغاثية والمعونات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمتضررة جراء الحرب في محافظة تعز ومصادرة بعضها وإعاقة دخول بعثات ووفود وطواقم تعمل في المجال ذاته، وتوزعت تلك الوقائع من حيث النطاق الجغرافي بين (18) واقعة حدثت عند المداخل الغربية للمدينة و(17) واقعة في المداخل الشرقية وعدد (4) وقائع في المداخل الشمالية وواقعة واحدة عند المنفذ الجنوبي للمدينة إلى جانب (12) واقعة موزعة على المحافظات المجاورة وهي (إب، لحج، والحديدة). واستهدفت تلك الوقائع عدد (1079) شاحنة وقاطرة منها (803) شاحنة محملة بالمواد الغذائية و(8) شاحنات فقط تحوي مواد إيوائية مقدمة كمساعدات إنسانية وإغاثية لسكان مدينة تعز المحاصرة إلى جانب (268) شاحنة أخرى تحمل أدوية وإمدادات طبية، خاصة بعلاج الأمراض المزمنة (السرطان، الفشل الكلوي، السكري) وكذلك الأوبئة المنقشية مثل (الكوليرا، حمى الضنك، فيروس كوفيد 19، حالات سواء التغذية بالنسبة للأطفال). وتشير الأرقام والاحصائيات الموثقة لدى الفريق إلى أن جماعة الحوثي صادرت عدد (996) شاحنة بكل ما فيها من مواد إغاثية مخصصة لسكان تعز المحاصرة وسخرتها لصالح مجهودها الحربي وتوزعت بين (727) شاحنة محملة بالمواد الغذائية وعدد (261) شاحنة أخرى محملة بالمساعدات الطبية و(8) شاحنات تحمل مواد إيوائية لمخيمات النازحين المنتشرة على أطراف المدينة، بينما تم احتجاز عدد (78) شاحنة أخرى شاحنتان منها محملة بإمدادات طبية لفترة زمنية تتراوح بين (شهر- 4 أشهر) ليتم بعد ذلك إخلاء سبيلها. وطبقاً للإحصائيات فإن جماعة الحوثي عبر نقاط وحواجز التفتيش والمنافذ الجمركية المستحدثة على مداخل مدينة تعز والمحافظات المجاورة لها صادرت ما يساوي (770.000) سلة، غذائية حاولت بعض المنظمات إيصالها إلى المدينة عبر وسائل نقل متوسطة، فضلاً عن مصادرة عدد (29300) اسطوانة أكسجين خلال الفترة

770,000

سلة غذائية صادرتها جماعة الحوثي عبر نقاط وحواجز التفتيش والمنافذ الجمركية المستحدثة على مداخل مدينة تعز والمحافظات المجاورة لها

996

شاحنة صادرتها جماعة الحوثي بكل ما فيها من مواد إغاثية مخصصة لسكان تعز المحاصرة وسخرتها لصالح مجهودها الحربي

52

واقعة تثبت تورط جماعة الحوثي بعرقلة ومنع وصول المساعدات الإغاثية والمعونات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة في تعز

المتدة بين (15 أيلول/سبتمبر 2015 - 9 نيسان/إبريل 2021). وفي مينائي "الحديدة" و"الصليف" الواقعان تحت سيطرة وتصرف جماعة الحوثي احتجزت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من السنة 2018 عدد (5) سفن شحن بحرية ومنعت من تفريغ حمولتها التي كانت عبارة عن مواد غذائية مقدمة كمساعدات إنسانية للمتضررين جراء الحرب الدائرة في عدد من المحافظات اليمنية بما فيها تعز المحاصرة ومشتقات نفطية خاصة بتشغيل بعض المستشفيات والمرافق الصحية في تلك المحافظات، حيث منعت عدد (3) سفن من تفريغ حمولاتها بينما تم مصادرة حمولة سفينتين. وتحقق فريق منظمة (رايتس رادار) من قيام جماعة الحوثي بمهاجمة سفينتي إغاثة تابعتان لدولة الإمارات العربية المتحدة كانتا محملتان بمساعدات طبية لضحايا الحرب من المدنيين في محافظة تعز وبعض مديريات محافظة الحديدة، حيث تعرضت الأولى والتي تحمل اسم (سويقت) لهجوم صاروخي من قبل مسلحي الحوثي بتاريخ 3 تشرين الثاني/أكتوبر 2016 أثناء مرورها قبالة سواحل المخا شمال غربي محافظة تعز، مما أسفر عن تضررها بشكل جزئي وإتلاف حمولتها بالكامل. فيما تعرضت سفينة ثانية إماراتية محملة بالإمدادات الطبية لهجوم صاروخي مماثل نفذته جماعة الحوثي بتاريخ 5 يونيو 2017 أثناء خروج السفينة من ميناء المخا فور الانتهاء من تفريغ حمولتها والتي كانت تحوي أدوية ومعدات طبية للمساعدة في مكافحة وباء الكوليرا في محافظتي تعز والحديدة، وقد أسفر عن الهجوم الصاروخي إلحاق أضرار جزئية بالسفينة وإصابة أحد أفراد طاقمها.

جدول يبين التوزيع الجغرافي والنوعي لإجمالي وقائع عرقلة وصول المعونات والمساعدات

المنفذ	مساعدات غذائية			مساعدات طبية			مشتقات			مادة	إجمالي
	مصادرة	منع	إجمالي	مصادرة	منع	إجمالي	مصادرة	منع	إجمالي		
الغربي	5	4	9	1	3	4	0	2	2	1	18
الشرقي	2		2	8	5	13	0	2	2	0	17
خارج	2		2	3	1	4	3	5	5	1	12
الشمالي	3		3	1		1	0	0	0	0	4
الجنوبي	1		1			0	0	0	0	0	1
الإجمالي	13	4	17	13	9	24	3	5	5	2	52

إجمالي وقائع عرقلة وصول المعونات والمساعدات





نماذج للوقائع :

”ماهر العبسي“ (34) عاماً

ماهر العبسي“ (34) سنة عضو فريق الرصد التابع للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان خرج عند تمام الساعة الثامنة من صباح الاثنين الموافق 15 أيلول/سبتمبر 2015 على متن باص أجرة إلى منطقة الحوبان برفقة الناشطة ”رهام بدر“ - والتي قضت لاحقاً برصاص قناصة جماعة الحوثي- كي يتسلما مجموعة أدوية ومحاليل خاصة بقسم الكلى الصناعية تبرع بها فاعل خير، تقدر بمبلغ مليون وخمسمائة الف ريال، وبعد استلامهما للأدوية تحركا باتجاه شارع الستين عائدين إلى وسط المدينة المحاصرة، وفي الطريق اعترضتهما إحدى نقاط جماعة الحوثي ومنعتهما من الدخول.

» يقول (ماهر) صادفنا على امتداد شارع الستين الشمالي عدة نقاط وحواجز تفتيش تابعة للحوثيين وقوات صالح آنذاك وفي كل نقطة نمر بها بياشرنا أفرادها بالسؤال لمن هذه الأدوية وكان ردنا أنها خاصة بقسم الكلى فيسمح لنا بعدها بالعبور حتى وصلنا إلى نقطة تابعة لذات الجهة في المطار القديم نهاية الطريق المؤدي إلى مدينة تعز حيث استوقفنا أحد الأفراد أول النقطة ومنعونا من المرور“.

ويواصل: ”لقد اخبرونا أن لديهم تعليمات بمنع مرور أي أدوية إلى داخل المدينة فنزلت وحاولت التفاوض معهم والإيضاح لهم بأن هذه الأدوية مهمة جداً لمدنيين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة وأن أي تأخير لها قد يؤدي بحياة البعض منهم وقلت لهم إذا كان لديكم مشكله مع المقاومة فهذه العلاجات لن تستخدم لجرحى الحرب بل لمرضى الفشل الكلوي“.

استمر ”ماهر“ في اقناعهم وخاطب فيهم ضمائرهم وإنسانياتهم وذكرهم بالقوانين والأعراف الدولية التي تجرم مثل هذه الأعمال التي يمارسونها مؤكداً لهم عدم وجود أي مراكز كلى صناعية في تعز سوى في ”مستشفى الثورة“ و”مستشفى الجمهوري“ وليس لها عالقة بالمتقاتلين، غير أن محاولاته باءت بالفشل حتى جاء أحد المشرفين على النقطة الحوثية وسمح لهما بالمرور شريطة أن يعودا في اليوم التالي إلى النقطة ومعهما ورقة رسمية تثبت أن الأدوية تخص قسم الكلى الصناعية بمستشفى الثورة.



يقول (ماهر) لم نقطع سوى عشرات الامتار حتى صادفنا نقطة تفتيش أخرى تابعة لجماعة الحوثي يقودها مشرف حوثي يكنى أبو الكرار وهناك تم ايقافنا ومنعنا نهائياً من العبور وعندما نزلت من الباص كي اتفاهم معهم قام قائد النقطة بالتلفظ علي وبعثني بالداعشي فسألته عن سبب ايقافنا ووضحت له أن الأدوية التي بحوزتنا تتبع قسم الكلى الصناعية فكان رده أن تعزل لم يعد فيها ناس فلمن تعملوا غسيل للدواعش في إشارة منه لمقاتلي المقاومة الشعبية“.

ويسترسل العبسي: ”أخبرته أن هذا المركز يأتي له الناس من جميع الأرياف وكل أنحاء تعز لكنه أصر على رفضه وقام بفتح باب الباص وتوجه إلى المقعد الذي كنت أجلس عليه وياشر بتفتيش حقيبتني التي فيها مستلزماتي حيث وجد فيها مفكرة أدون بعض الانتهاكات كجزء من مهمني اليومية كراصد ميداني تابع لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان وايضاً متطوع مع منظمات دولية أخرى، ثم التفت فجأة وقال أنت ترصد القذائف شكلك خبير عسكري قلت له أنا راصد ميداني أوثق كل الانتهاكات بحيادية وأنقل ما يقوله الضحية أو الشهود.



استكمل المشرف الحوثي تفتيش كل محتوى حقيبة ”ماهر“ بما في ذلك الأشياء التي تخص زوجته وبعدها أخذ هاتفه وبدأ بتفتيشه وفتح تطبيق واتس أب تنقل بين الرسائل وظل يقرأها بتمعن قرابة ساعه ثم طلب من ”رهام بدر“ بمغادرة النقطة ومواصلة مشوارها منفردة صوب المدينة لكنها رفضت الذهاب دون زميلها فباشر قائد النقطة بالتلفظ عليها واستفزازها وصعد إلى الباص واقتادهما إلى مدرسة المنار بمنطقة الزنقل التي تبعد بنحو 500 متر لمقابلة من أسماه القائد أبو مهند الذي لم يكن موجود هناك.



ويضيف ماهر: "حاول أبو كرار احتجازي داخل المدرسة التي حولها لسجن خاص بالمختطفين فرفضت الدخول حتى يأتي القائد الذي سيحقق معي وأصر على ادخالي بالقوة فأصرت الزميلة رهام على الدخول معي لكنه رفض وقال ممنوع دخول النساء بعدها أخذنا بالباص إلى مدرسة الحياه القريبة من النقطة التي احتجزونا فيها ثم ادخلوا الباص إلى الحوش، وهناك التقينا أحد مسلحي الجماعة الذي وافق بعد تفاوض طويل أن نذهب لإحضار تصريح ممن اسماهم قيادة المجاهدين مقابل أن يحتجزوا الباص والأدوية مع السائق إلى حين عودتنا".

- غادر الناشطان "ماهر" و"ريهام" النقطة عند الثالثة عصراً بعد أن سحب مسئول النقطة الحوثي "أبو كرار" بطاقتي العمل والشخصية التي تخص الأول بل وأجبره على إعطائه رمز قفل هاتفه رغم اخباره بأن فيه صور عائلته، وفور وصول "ماهر" و"ريهام" إلى مستشفى الثورة تواصل بعض الأطباء مع قيادات في جماعة الحوثي وطلبوا منهم الافراج عن الأدوية والباص وسائقه فرفضت تلك القيادات الاستجابة لطلبهم حتى يتم تسليم "ماهر" لهم وهو ما رفضه الأخير.

وفي يوم الخميس الموافق 10 كانون الأول/ديسمبر 2015 تحدث وزير الإدارة المحلية في الحكومة الشرعية "عبدالرقيب فتح" وهو رئيس اللجنة العليا للإغاثة عن قيام جماعة الحوثي باحتجاز (31) شاحنة محملة بالمواد الغذائية المقدمة كإغاثة إنسانية من برنامج الغذاء العالمي لسكان تعز، أثناء مرورها من نقطة تفتيش مستحدثة بمنطقة الدمنة التابعة لمديرية خدير شمال المحافظة وتسخيرها لصالح مجهودها الحربي.

رئيس اللجنة العليا للإغاثة كشف أيضاً خلال مؤتمر صحفي عقده في العاصمة المؤقتة عدن بهذا الشأن عن وجود عدد (100) قاطرة محملة بالمواد الغذائية التي أرسلها برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الهجرة الدولية للمتضررين جراء الحرب والحصار في تعز وما تزال محتجزة عند أحد حواجز التفتيش التابعة لجماعة الحوثي بمنطقة "الحوبان" و"منفذ الدحي" شرق وغرب مدينة تعز.

ولفت (فتح) إلى أن القائمين على تلك النقاط الحوثية المستحدثة يرفضون الإفراج عن الشاحنات المحملة بالإغاثة أو حتى إعادتها وتسليمها إلى الجهات الداعمة التي تكفلت بتقديمها حتى يتسنى لها توزيعها على مستحقيها.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 قالت (منظمة أطباء بلا حدود



الدولية) على لسان منسقة الطوارئ الطبية بالمنظمة (سيلين لانغوا): "إن جماعة الحوثي تمنعها من إيصال إمدادات طبية إلى المناطق التي تحاصرها في مدينة تعز جنوبي اليمن".

وأفادت (سيلين لانغوا)، عبر شهادة نشرها الموقع الإلكتروني لمنظمة أطباء بلا حدود الدولية، أن الحوثيين أوقفوا شاحنات المنظمة المحملة بإمدادات طبية، عند نقاط تفتيش عدة، قبل أن يمنعوا وصولها إلى المناطق المحاصرة بمدينة تعز والتي تستقبل المستشفيات الواقعة فيها أعداداً كبيرة من جرحى الحرب.

وأضافت (سيلين): "ورغم المفاوضات المستمرة مع المسؤولين، إلا أن منظمة أطباء بلا حدود لا تزال حتى اللحظة ممنوعة من إيصال الإمدادات الطبية إلى مستشفيات في المنطقة المحاصرة في تعز جنوب اليمن. فقد أوقفت شاحنات المنظمة مرات عدة على نقاط تفتيش جماعة الحوثي ومُنعت من الدخول إلى المنطقة، في حين أن المستشفيات الواقعة في المنطقة المحاصرة تشهد أعداداً كبيرة من جرحى الحرب"⁽¹⁾.

فريق رايتس رادار وقف كذلك على واقعتين قامت خلالهما جماعة الحوثي عبر بعض نقاط وحواجز التفتيش التابعة لها بمنع وصول وفود إنسانية وطواقم إغاثة إلى المناطق المحاصرة وسط مدينة تعز، وذلك في خرق واضح للقوانين والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تلزم جميع أطراف النزاع في الحروب الداخلية والخارجية بضرورة السماح لوفود المنظمات وطواقم الإغاثة والاسعاف بالوصول إلى المتضررين بل وتجرم أي ممارسات تعيق طريقهم أو تعرقل أعمالهم الإنسانية.

الواقعة الأولى حدثت يوم السبت الموافق 22 تشرين الأول/أكتوبر 2016 عندما قامت نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي عند المنفذ الشرقي لمدينة تعز بمنع وفدٍ أممي تابع لمنظمة (اليونيسيف) المهتمة بالطفولة من الوصول إلى وسط المدينة المحاصرة لتقديم المواد الإغاثية ومعاينة الوضع الصحي مع تفشي وباء الكوليرا. وبرر أفراد نقطة التفتيش التابعة لجماعة الحوثي فعلتهم بعدم وجود أي توجيهات لديهم بالسماح للوفد الأممي بدخول مدينة تعز، متجاهلين سريان الهدنة الإنسانية المعلنة آنذاك برعاية أممية والتي كانت قد دخلت يومها الثالث ومن أهم بنود اتفاقها فتح ممرات إنسانية والسماح بدخول المساعدات إلى المناطق المحاصرة.

1 <https://www.msf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8>



أما الواقعة الثانية فقد كانت صباح يوم الأحد الموافق 23 كانون الاول/ديسمبر 2018 عندما رفضت جماعة الحوثي السماح لوفدٍ أمميٍّ من دخول مدينة تعز عبر المنفذ الشرقي، للاطلاع على الأوضاع الإنسانية ومقابلة مسؤولي السلطة المحلية التابعة للحكومة الشرعية من أجل مناقشة التدهور الغذائي والصحي الذي يعيشه سكان المدينة في ظل الحصار المفروض عليهم.

وتفيد معلومات موثقة حصل عليها الفريق بأن وفداً أممياً من برنامج الغذاء العالمي برئاسة نائب المدير القطري للبرنامج السيد (علي رضا) وصل الساعة العاشرة صباح الأحد إلى منطقة الحوبان قاصداً زيارة مدينة تعز المحاصرة وذلك في مهمة إنسانية للاطلاع على الوضع الصحي والمعيشي الذي يعيشه السكان المدنيون هناك.

وطبقاً للمعلومات فإن نائب المدير القطري للبرنامج (علي رضا) رفض الدخول إلى مدينة تعز عبر الخط الفرعي البديل حسب رغبة قيادات جماعة الحوثي، وطالب تلك القيادات بفتح المدخل الرسمي الذي يمر من جولة القصر شرق المدينة، والسماح له مع الوفد المرافق له بالدخول إلى مدينة تعز من خلال ذلك المنفذ، غير أن القيادات الحوثية رفضت الاستجابة لطلبه وعرقلة زيارة الوفد بكامله.

03

المبحث الثالث:

زراعة الألغام والمواد المتفجرة :

يفرض مسلحو جماعة الحوثي سيطرتهم على امتداد المناطق المحيطة بمدينة تعز، ويغلقون منافذ المدينة عدا المنفذ الجنوبي الذي يربط المدينة بأجزاء من محافظة لحج جنوب اليمن، وقد شكّلت زراعة الألغام ظاهرة مصاحبة لتواجد مسلحي جماعة الحوثي، وعلى امتداد المناطق المحيطة بمدينة تعز تعتمد مسلحو الحوثي وبشكل عشوائي زراعتها بالألغام المضادة للأفراد والعبوات الناسفة محلية الصنع بهدف الاحتماء خلفها كخط دفاع تعيق تقدم القوات المقاتلة المناوئة لهم.. غير أن هذه الألغام المزروعة باتت تهدد حياة المدنيين وتعيقهم من الحركة والتنقل، وتمنعهم من الانتفاع واستغلال المناطق الزراعية الملوثة بالألغام، مما أسهم في زيادة معدلات الفقر وارتفاع مؤشر انعدام الأمن الغذائي في مدينة تعز.



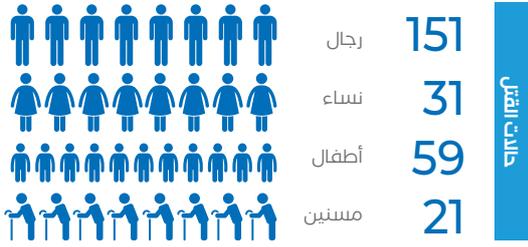
أرقام وإحصائيات :

وطبقاً للإحصائيات والأرقام الموثقة لدى منظمة رايتس رادار فإن عدد (262) مدنياً قتلوا وأصيب (473) آخرين جراء الألغام والعبوات الناسفة والذخائر غير المتفجرة التي زرعتها وخلفتها جماعة الحوثيين عند المنافذ الرئيسية لمدينة تعز وفي مناطق الأطراف العالقة وخطوط التماس وعلى طول امتداد شبكة الطرق الرئيسية والفرعية للمديريات السبع التي شملها التقرير وهي (القاهرة، صالة، المظفر، التعزية، صبر الموادم، جبل حبشي، مقبنة).

وبلغت نسبة الفئات الضعيفة والأضعف 35% من إجمالي ضحايا ألغام جماعة الحوثيين داخل مناطق تعز المحاصرة والعالقة خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير وذلك بواقع (59) قتيلاً و(92) جريحاً من فئة الأطفال وعدد (31) حالة قتل و(34) إصابة من النساء و(21) قتيلاً و(23) جريحاً من كبار السن إضافة إلى (151) قتيلاً و(324) جريحاً من الرجال البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين (-18 59 سنة).

جدول رقم (1) يبين التوزيع الجغرافي والنوعي والفئوي لضحايا الألغام في المناطق المحاصرة

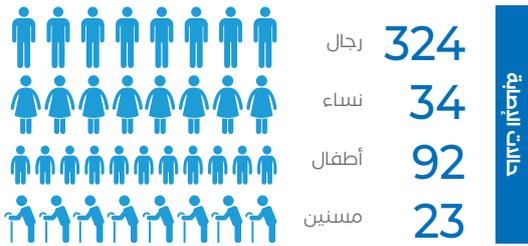
إجمالي الاجمالي	حالات الإصابة					حالات القتل					المديرية
	إجمالي	مسنين	أطفال	نساء	رجال	إجمالي	مسنين	أطفال	نساء	رجال	
157	110	2	16	3	89	47	5	2	40	صالة	
155	100	5	15	9	71	55	6	12	34	صبر الموادم	
146	92	8	25	9	50	54	6	14	7	27	جبل حبشي
127	63	2	12	4	45	64	4	24	7	29	التعزية
64	52	1	7	4	40	12	2			10	المظفر
60	32	3	10	5	14	28	5	2	12	9	مقبنة
26	24	2	7		15	2				2	القاهرة
735	473	23	92	34	324	262	21	59	31	151	الإجمالي



262
حالات القتل في
المناطق المحاصرة

735

ضحايا الألغام في
المناطق المحاصرة



473
حالات الإصابات في
المناطق المحاصرة

وتأتي مديرية التعزية في المرتبة الرابعة بمعدل (64) قتيلاً بينهم (24) طفلاً و(7) نساء و(4) مسنين و(29) رجلاً بالغاً، وكذا عدد (63) جريحاً بينهم (12) طفلاً و(4) نساء ورجلين طاعنين في السن و(45) رجلاً بالغاً، تتبعها مديرية المظفر بواقع (12) قتيلاً بينهم طفلين و(10) رجال بالغين إلى جانب (52) جريحاً بينهم (7) أطفال و(4) نساء ورجل واحد يناهز الستين عاماً و(40) رجلاً بالغاً. وجاءت مديرية مقبنة في المرتبة السادسة بعدد (28) قتيلاً بينهم طفلين و(12) امرأة و(5) مسنين و(9) رجال بالغين، بالإضافة إلى (32) جريح بينهم (10) أطفال و(5) نساء و(3) مسنين و(14) رجلاً بالغاً، تليها مديرية القاهرة بقتيلين كلاهما بالغين وعدد (24) جريحاً بينهم (7) أطفال ورجلين طاعنين في السن و(15) رجلاً بالغاً.

- تصدرت مديرية "صالة" قائمة مديريات تعز المحاصرة الأكثر تضرراً من شبكة الألغام والعبوات الناسفة التي زرعتها جماعة الحوثي وذلك بإجمالي (47) قتيلاً بينهم (5) أطفال وامرأتين و(40) رجلاً، بالإضافة إلى (110) جريحاً بينهم (16) طفلاً و(3) نساء ورجلين طاعنين في السن و(89) رجلاً.
- واحتلت مديرية صبر الموادم المرتبة الثانية بواقع (55) قتيلاً بينهم (12) طفلاً و(3) نساء و(6) مسنين و(34) رجلاً بالغاً، إضافة إلى (100) جريح بينهم (15) طفلاً و(9) نساء و(5) مسنين و(71) رجلاً بالغاً ثم تلتها مديرية جبل حبشي ب (54) قتيلاً بينهم (14) طفلاً و(7) نساء و(6) مسنين و(27) رجلاً بالغاً وعدد (92) جريحاً بينهم (25) طفلاً و(9) نساء و(8) مسنين و(50) رجلاً بالغاً.

المناطق الملوثة

عقيل لم تسمح لنا الإمكانيات بتطهيرها، وزرعت الألغام للسكان والأطفال والنساء في كل مكان في محافظة تعز ولم تزرع في الجبهات فقط.

وعن طرق زراعة الألغام يقول مدير المركز: "تمت زراعة الألغام بعدة طرق عن طريق الضغط أي أنها تزرع وتدفن على مسافة معينة دفنت ألغام فردية وألغام مضادة للأليات وزرعت شبكات تحتوي على ألغام فردية وألغام مضادة للدبابات والتي يمكن أن تستهدف الكل أفراداً ومشاة وآليات".

وزرعت ألغام يتم تفجيرها عبر صاعق كهربائي وأخرى باستخدام مفجر إلكتروني عن بعد أو عن طريق عبوات ناسفة أيضاً، كما زرعت ألغام تتفجر بعد تعرضها للشد وهي تتفجر فوق سطح الأرض وتزرع في المناطق الزراعية التي فيها أشجار كثيفة، ويتم زرع لغمين مرتبطين ببعضهما بخيوط وأوتار مشجرة وملونة بألوان الأشجار حتى إذا ما مر شخص وحرك أحد الأوتار المتصلة باللغمين انفجرا على الفور وهذا ما يندرج تحت مسمى "الشرك الخداعي" ويسمى هذا النوع من الألغام (POMZ-POMZ2) وهي ألغام حديدية متشظية.

وعن الجهة التي قامت بزراعة الألغام، يقول مدير المركز: "كل الأدلة والشواهد والمعلومات والقرائن وإفادات الضحايا وذويهم وكذلك الشهود على الوقائع من المناطق الملوثة بالألغام كل ذلك يؤكد بأن مسلحي جماعة الحوثيين هم من قاموا بزراعة الألغام، ومعظمها ألغام فردية وعبوات ناسفة، محلية الصنع".

التقت منظمة رايتس رادار بمدير المركز التنفيذي للألغام فرع تعز، العقيد عارف القحطاني، وأجرت معه مقابلة حول زراعة الألغام، والمناطق الملوثة بالألغام في مدينة تعز.. يقول مدير المركز تنصدر محافظة تعز قائمة أكثر المحافظات تلوثاً بالألغام الفردية والمضادة للأليات على اعتبار أن أكثر الألغام الفردية المزروعة هو اللغم (PPM-2) ويعتبر من الألغام الخطيرة البلاستيكية التي يصعب اكتشافها بألية كشف الألغام.

وطبقاً لمدير المركز فإن المناطق والمديريات الملوثة بالألغام في محافظة تعز، بلغت (17) مديرية من إجمالي 23 مديرية تنصدرها على التوالي "المخا" ثم "صالة" ثم "نوباب" ثم "الوازعية" ثم "صبر الموادم" ثم "المسراخ" ثم "مقبة" ثم "موزع" ثم "المظفر" ثم "حيفان" ثم "الصلو" ثم "جبل حبشي" ثم "المعافر" و "الشمائتين" ثم مديرية "القاهرة" ثم "شرعب الرونة" و "شرعب السلام".

وعن طبيعة الأماكن التي زرعت فيها الألغام، يقول مدير المركز: "تم زراعة هذه الألغام في المناطق المأهولة بالسكان حيث زرعت في الطرقات وفي المدارس ومثال على ذلك مدرسة إبراهيم عقيل في منطقة حبييل سلمان بمديرية صبر الموادم التي تم زراعتها بالألغام والمتفجرات والعبوات الناسفة".

ويضيف: "زرعت الألغام أيضاً في جامعة تعز أمام كلية الطب وكلية الآداب ونزل فريق متخصص لنزع الألغام وقاموا بتطهيرها وطهرنا ممرات الجامعة وإلى الآن توجد ألغام بجانب مدرسة إبراهيم



نماذج للوقائع :

في تاريخ 6 أيار/مايو 2019 انفجرت عبوة ناسفة زرعتها مسلحي جماعة الحوثي، على جانب الطريق بمنطقة المضابي عزلة حمير مديرية مقبنة، بسيارة نقل ركاب صالون نوع (لاند كروزر) كانت تقل مسافرين، ونتج عن الانفجار مقتل سائق السيارة و (3) ركاب إلى جانبه، واصابة الركاب الآخرين بجروح بالغة نقلوا على إثرها إلى بعض مستشفيات المدينة وهم في حالة حرجة.

يقول (ع م س) 39 سنة لمنظمة رايتس رادار: "كان قريبي (ع ع ن) 18 سنة عائداً من مدينة تعز متجهاً إلى قريته بمديرية مقبنة مع مجموعة ركاب على متن سيارة صالون وعند وصولهم منطقة المضابي التابعة لعزلة حمير في نفس المديرية انفجرت بهم عبوة ناسفة زرعت من قبل مسلحي الحوثي المسيطرين على مكان انفجار العبوة والذي يعتبر منفذاً لمناطق سيطرة جماعة الحوثيين".

ويضيف: كانت العبوة مزروعة على الجانب الأيمن من الطريق باتجاه الراكب أدت إلى مقتل 4 ممن كانوا على متن السيارة، أحد أقربائي وراكب آخر توفيا مباشرة، ثم لحقهما الراكب الثالث بعد خمسة أيام من اسعافه إلى تعز، اما السائق فقد ظل بحالة غيبوبة تامة وموت سريري لفترة وتم نقله للعلاج إلى مصر، لكن حالته لم تتحسن بسبب الإصابات البالغة في جسمه، وظل هناك فترة حتى توفي في العاصمة المصرية القاهرة متأثراً بإصابته.

وعند تمام الساعة 10:00 صباح يوم الخميس 13 كانون الأول/ديسمبر 2017 في قرية القلعة حراز جبل حبشي غرب مدينة تعز، قتلت امرأتان عائشة بجاش 60 سنة ، وجارتها فاطمة علي 35 سنة، في انفجار شبكة الغام مفخخة زرعتها مسلحو جماعة انصار الله الحوثيين في منزل احدى الضحيتين بعد تهجيرها واسرتها من منزلها ، وانفجرت بهما شبكة الألغام أثناء محاولتهما فتح باب المنزل لأخذ بعض من امتعتها ، وتحولت أجساد الضحيتين إلى أشلاء بينما تحول المنزل إلى ركام.

يقول (م. س. ق) 69 سنة لفريق منظمة رايتس رادار بعد أن سيطرت جماعة الحوثي المسلحة على قرية القلعة حراز قامت بتهجير من منزلي كما قامت بتهجير عدد كبير من سكان القرية بالقوة (قسراً) فخرجت أنا وزوجتي إلى منزل للجيران ، كانوا لا يزالوا فيه ولم يتم تهجيرهم منه، ومكثنا أيام عديدة.



ويتابع حديثه: "عند الساعة العاشرة صباح يوم الخميس الموافق 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، ذهبت وزوجتي عائشة ، مع جارتنا فاطمة إلى منزلنا الذي تم تهجيرنا منه لغرض تفقده وأخذ بعضالأغراض والأدوات التي نحتاجها وعند وصولهما إلى باب المنزل وأثناء فتح باب المنزل انفجر المنزل وتهدم بالكامل وتوفيت زوجتي عائشة وجارتها فاطمة على الفور وكان الانفجار نتيجة شبكة الغام مفخخة بالمنزل وقد جمعنا اشلاء الضحيتين ودفناهما في القرية".

واضاف قائلاً: "اصبحت مهجراً أنا وأولادي وزوجاتهم واطفالهم قسراً وتفرقنا مشتتين كل واحد لجأ إلى منزل من اقربائنا، منهم من ذهب إلى داخل مدينة تعز، عيالي كلهم متفرقين و أنا كبير بالسن وعاجز والآن بدون بيت ولا زوجة ومهجر في مدينة تعز ولا أملك شيء غير الفقر والعوز والحاجة وكل يوم أجري في شوارع مدينة تعز أتنقل للسكن من بيت لآخر من بيوت أصحاب القرية ولا أستطيع أن أستأجر سكن".



04

المبحث الرابع:

انتهاك حق الحصول على الخدمات الطبية:

تركزت المشافي والمراكز الطبية الكبيرة والمهمة وسط مدينة تعز التي كانت الملجأ الوحيد لسكان المحافظة "المدينة والريف" وبحسب المؤشرات السكانية فالغالبية العظمى من سكان تعز يقيمون في المناطق الريفية، غير أن جماعة الحوثيين فرضت منذ السنة 2015 حصاراً خانقاً على مدينة تعز (مركز المحافظة) ومنعت الدخول والخروج منها وإلها عبر المنافذ الرئيسية، ما تسبب بحرمان سكان المديرية الريفية من تلقي الخدمات الطبية في المرافق الصحية المتخصصة الواقعة وسط المدينة المحاصرة.



من بين تلك المرافق التي تم تعطيلها مركز الغسيل الكلوي الذي يقع في مستشفى الثورة وسط مدينة تعز، ويعد المركز الوحيد في محافظة تعز المتخصص في تقديم الخدمات العلاجية لمرضى الفشل الكلوي ، وايضاً مركز الأمل لعلاج مرضى السرطان ويقع هو الآخر وسط مدينة تعز، ويعد أيضاً المركز الوحيد المتخصص في تقديم الخدمات العلاجية لمرضى السرطان ، ومثله أيضاً مركز القلب في مستشفى الجمهوري وسط مدينة تعز.

لقد كان الوصول إلى هذه المراكز الطبية المتخصصة سهلاً بالنسبة للقادمين من مديريات وأرياف تعز، قبل أن تفرض جماعة الحوثي حصارها المطبق على المدينة وتحول دون وصول أولئك المرضى إلى المركزين الوحيدين المتخصصين بعلاج السرطان والفشل الكلوي على مستوى المحافظة والانتفاع بخدماتها الطبية، خصوصاً بعد إغلاق الطرق والمنافذ الرئيسية المؤدية إلى وسط المدينة وفرض طرق ترابية أخرى بديلة شاقة ومرهقة للمسافرين الأصحاء فكيف بحال المرضى.

أرقام وإحصائيات :

وبحسب آخر إحصائية رسمية فإن الحصار الحوثي المفروض على مدينة تعز تسبب في حرمان (2970) مريضاً بينهم نساء وأطفال ومسنين من خدمات مركز الأمل لعلاج السرطان الذي كانوا يترددون عليه بشكل دائم ويخضعون لجلسات علاج ناجحة، بينهم (1735) مريضاً من مديريات (التعزية، شرعب (الرونة والسلام)، ماوية) شمال شرق المدينة و(510) آخرين ينتمون لمديريات (خدير، حيفان، سامع) جنوباً، إضافة إلى (725) مريضاً من المديريات الساحلية (المخاء، الوازعية، موزع، باب المنذب) غرباً بالإضافة إلى مديرية مقبنة شمال غرب المحافظة.

الإحصائيات ذاتها تشير أيضاً إلى أن الحصار الحوثي لمدينة تعز تسبب خلال السنوات السبع الماضية في حرمان (150) حالة إصابة بالفشل الكلوي من الانتفاع بخدمات مركز الغسيل التابع لمستشفى الثورة شمال مدينة تعز وتتوزع تلك الحالات المحرومة على (الحوبان، شرعب) إضافة لحالات من مناطق تتبع ثلاث محافظات مجاورة هي (إب، الحديد، لحج).

2,970

مريضاً بينهم نساء وأطفال ومسنين
 حرموا من خدمات مركز الأمل لعلاج
 السرطان الذي كانوا يترددون عليه
 بشكل دائم ويخضعون لجلسات علاج
 ناجحة تسبب فيه الحصار الحوثي
 المفروض على مدينة تعز

المدير العام لمركز الأمل لعلاج مرضى السرطان في تعز الدكتور مختار أحمد سعيد ذكر أن الحصار المفروض على مدينة تعز وكذا الدمار الذي لحق بالمركز جراء القصف الحوثي تسبب بارتفاع حالات الوفيات بين مرضى السرطان إلى (664) حالة وفاة خلال السنة 2015 فقط.

وسجل فريق منظمة (رايتس رادار) عدد (50) حالة وفاة بسبب نقص مادة الأكسجين أثناء تلقيهم العلاج أو خضوعهم لعمليات جراحية أو ولادتهم داخل ثمانية مرافق صحية في مديريات مدينة تعز الثلاث (القاهرة، المظفر، صالة) من بين تلك المرافق ثلاثة مستشفيات حكومية هي (الثورة، الجمهوري، العسكري) وثلاث مستشفيات خاصة هي (الروضة، التعاون، الحكمة) إضافة إلى مركز العزل الخاص بحالات الإصابة بجائحة كورونا.

وطبقاً للأرقام الموثقة لدى الفريق فإن (12) طفلاً فارقوا الحياة بعد دقائق أو ساعات فقط على ولادتهم نتيجة انعدام الأكسجين أو مضاعفات صحية بسبب نقصه وحاجتهم لكميات أكبر من بينهم (9) أطفال في قسم الخدج التابع لمستشفى الجمهوري بينما توزع باقي الأطفال الخدج المتوفين نتيجة انعدام الأكسجين على قسمي التوليد بمستشفى "التعاون" و"الروضة" وقسم الحضانه بمستشفى الحكمة.

فيما توفي (6) أطفال آخرين تتراوح أعمارهم بين (4) أشهر - (17 عاماً) للسبب ذاته والمتمثل في انعدام ونقص مادة الأكسجين منهم (4) أطفال لفظوا أنفاسهم الأخيرة في طوارئ مستشفى الروضة الأهلي، وقسم العناية المركزة وطفلين توفيا في قسمي العمليات والعناية المشددة بمستشفى الثورة الحكومي وتعود سبب وفاتهم جميعاً إلى انعدام ونقص الأكسجين.

وتسبب انعدام الأوكسجين بوفاة (7) نساء بينهن طاعنتين في السن توزعن على ثلاثة مرافق صحية تصدرها مركز العزل الخاص بجائحة فيروس كوفيد 19 بواقع (3) حالات وفاة ثم تلاه مستشفى "الجمهوري" ومستشفى "الثورة" الحكوميين بعدد حالتين وفاة في كل منهما. بينما توفي (32) رجلاً بينهم (6) مسنين نتيجة انعدام الأوكسجين في عدد من مستشفيات تعز بسبب الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثيين على المدينة ومنعها دخول أي مساعدات إغاثية أو إمدادات طبية إلى مستشفيات المدينة المحاصرة.

50

حالة وفاة بسبب نقص مادة الأكسجين أثناء تلقيهم العلاج أو خضوعهم لعمليات جراحية أو ولادتهم داخل ثمانية مرافق صحية في مديريات مدينة تعز الثلاث (القاهرة، المظفر، صالة)

12

طفلاً فارقوا الحياة بعد دقائق أو ساعات فقط على ولادتهم نتيجة انعدام الأكسجين

وتوزعت حالات الوفاة على خمس مستشفيات حكومية وأهلية تصدرها مركز العزل الخاص بجائحة فيروس كوفيد 19 وكذلك مستشفى الروضة الأهلي بإجمالي (10) حالات لكلٍ منهما ثم المستشفى الجمهوري الحكومي بعدد (5) حالات وفاة وبعدها مستشفى الثورة بـ(4) حالات وفاة ثم المستشفى العسكري بواقع (3) حالات.

(منظمة أطباء بلا حدود) كانت قد حذرت في تقرير سابق لها من تدهور نظام الرعاية الصحية بمحافظة تعز، مؤكدة أن أكثر من نصف المرافق الصحة في المحافظة متوقفة عن العمل بشكل كلي أو جزئي. وأن نظام الرعاية الصحية الخاص ليس في متناول الكثير من الأشخاص الذين يكافحون أصلاً لشراء الطعام، وهو ما يضاعف الأعباء الثقيلة على توفير الرعاية الصحية للمواطنين وأطفالهم في ظل المعاناة اليومية للحصول على لقمة العيش.

ولفت تقرير (أطباء بلا حدود) إلى أن نظام الرعاية الصحية في تعز لم يستثن من عواقب الحرب.. فقد توقفت أكثر من نصف المرافق الصحية العامة في اليمن عن العمل جزئياً أو كلياً وكادت بعض المرافق الصحية أن توقف خدماتها كلياً بسبب شح الأدوية والموظفين والتمويل.. وفي المقابل، لا يمكن للسكان تحمل تكاليف النظام الصحي الخاص، لا سيما وأنهم يكافحون من أجل شراء الطعام.¹

تجدر الإشارة إلى أن العديد من مشاريع دعم القطاع الصحي بمحافظة تعز شهدت توقفاً في عدد من المستشفيات والمرافق الصحية بالمحافظة، حيث أعلنت بعض مستشفيات تعز عن توقف الدعم الذي تقدمه عدد من المنظمات المانحة، خصوصاً في مجال الأمومة والطفولة، وكذلك في دعم مرضى الغسيل الكلوي وتقديم الرعاية الطبية الإسعافي في بعض المراكز والمستشفيات الأخرى.

”

(منظمة أطباء بلا حدود) كانت قد حذرت في تقرير سابق لها من تدهور نظام الرعاية الصحية بمحافظة تعز

”

نظام الرعاية الصحية في تعز لم يستثنى من عواقب الحرب.. فقد توقفت أكثر من نصف المرافق الصحية العامة في اليمن

<https://media.msf.org/> 1

AssetLink/2g04a5558g1s36633b3wbuaw252wk2o0.mp4



نماذج للوقائع :

(ن. م. ع) 45 سنة ، امرأة من أهالي مديرية شرعب ، تعاني من فشل كلوي منذ 7 سنوات ، وقرر لها الأطباء غسيل كلوي ، تتلقى الغسيل الكلوي في مركز الغسيل بهيئة مستشفى الثورة مدينة تعز، تحتاج إلى جلسات غسيل منتظمة، تنتقل من محل إقامتها في شرعب شرق المدينة إلى مركز الغسيل وسط مدينة تعز في كل مره يحين موعدها لجلسة الغسيل، رحله شاقه تواجهها كل مرة.

تقول (ن. م. ع) لمنظمة رايتس رادار :”لدي ثمانية أولاد أعاني من فشل كلوي منذ 7 سنوات وأعالج في مركز الغسيل الكلوي بهيئة مستشفى الثورة وسط مدينة تعز ، نعاني من قيام جماعة الحوثي بقطع الخطوط والمنافذ التي تصلنا بمدينة تعز من منطقة غراب ومن جولة القصر ، فقد كنا قبل إغلاق الحوثيين للمنافذ نسافر من قريتي شرعب إلى وسط مدينة تعز خلال ساعة واحدة فقط“.

وتتابع: ”أما حالياً بعد إغلاق المنافذ نسافر عبر طريق جبل حبشي أو عبر طريق الأقروض أو طريق سامع ، وجميعها طرق بعيدة ووعرة وجبال ضيقة ، ونسافر مدة ثمان ساعات واحتاج إلى جلسات الغسيل الكلوي مرتين في الشهر الواحد، وخلال سفري لتلقي العلاج من القرية إلى مركز الغسيل الكلوي وسط مدينة تعز أعاني كثيراً وأتعب في الطريق“.

وتضيف: ”اتذكر لما تعرضت له في واحدة من المرات في سنة 2019، أثناء سفري إلى مدينة تعز لتلقي العلاج ، تعطلت السيارة التي كانت تقلنا في طريق جبل حبشي، وتأخرنا من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر، ومن شدة الإرهاق والتعب أصبت بغيبوبة تامة ، وبعدما أصلحوا عطل السيارة وصلت إلى مركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة وأنا بغيبوبة ومكثت إلى اليوم الثاني، لقد أصبح السفر من القرية إلى تعز شاقاً ومتعباً ولم يعد سهلاً كما كان قبل أن تغلق منافذ المدينة“.

(ا. ح. م) 43 سنة تحدث هو الآخر لفريق منظمة رايتس رادار قائلاً: ”زوجتي حياة البالغة من العمر 35 سنة أتعاني من فشل كلوي منذ سنة 2013 وتتلقى العلاج في مركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة وسط مدينة تعز ، أقيم أنا وزوجتي في مديرية العدين بمحافظة إب، كنت أسافر أنا وزوجتي من العدين إلى مركز الغسيل الكلوي وسط مدينة تعز بظرف ساعتين“.



ويتابع القول: ”اما اليوم بعد أن أغلق الحوثيون المنفذ الشرقي لمدينة تعز خط جولة القصر الذي كنا نمر عن طريقه ، صرنا نمر عبر طرق وعرة وبعيده جداً عن طريق الأقروض ، وعندما تغلق نمرُ عبر طريق سامع وكلها طرق جبلية وعرة وضيقة وتتعرض للحوادث المرورية وكوارث السيول ونحتاج إلى تسع ساعات كي نصل إلى وسط مدينة تعز بعد أن كانت ساعتين فقط“.

ويضيف قائلاً: ”لقد حول الحصار وإغلاق منافذ تعز حياتنا إلى جحيم فلا نصل إلى مركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة وسط مدينة تعز إلا بشق الأنفس“.

(س. ع. س) 65 سنة ، مواطنة من منطقة شمير بمديرية مقبنة، قالت لفريق (منظمة رايتس رادار) :”أعاني من فشل كلوي منذ سنة 2009 وكنت أسافر لتلقي الغسيل الكلوي في مستشفى الثورة وسط مدينة تعز خلال ساعة ونصف، وأمر عبر طريق هجدة والريبيعي ثم أعود إلى قريتي في شمير مقبنة بنفس اليوم“.

وتواصل: ”بعد قيام الحوثيين بقطع الخط من قبل مفرق شرعب غرب مدينة تعز في 2016 تغير الوضع تماماً، وصرت أسافر عبر طريق جبل حبشي، وهي طريق وعرة تمر عبر جبال مرتفعة وخطيره، ولا أصل إلى مركز الغسيل الكلوي إلا وحالتي متعبة جداً وجسمي قد تورم“.

وتضيف: ”بسبب المسافة البعيدة جداً والتي نقطعها خلال مدة 8 ساعات، اضطررت للبقاء هنا في المدينة واتحمل تكاليف الإقامة لتلقي العلاج، وأنا الآن بعيدة عن قريتي وأهلي منذ أن تم قطع الخط الاسفلتي الذي يمر عبر منطقة الريبيعي، غرب مدينة تعز“.

05

المبحث الخامس:

انتهاك الحق في الحصول على المياه :

يشدد القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتنازعة ضرورة حماية السكان المدنيين وعدم حرمانهم من الحصول على المياه، باعتبار أن الماء مورد حيوي لضحايا النزاعات المسلحة والسكان المدنيين، وأنه لا يمكن الاستغناء عنه لبقائهم على قيد الحياة، ويجب على الأطراف المتنازعة أن تتخذ كل الاحتياطات الممكنة لكي تتفادى في عملياتها الحربية أي عمل من شأنه تخريب أو الإضرار بمصادر المياه

ويجب على الأطراف المتنازعة ألا تحول دون وصول المدنيين إلى المياه، بل يتوجب عليها أن تمهد لهم السبيل لكي يتم تأهيل نظم التموين بالمياه المتضررة من جراء الأعمال العدائية.



تشكل قدرة إنتاج آبار الماء

(متر مكعب)

حقل آبار الحوجلة والعامرة :

1,726,272

تحت سيطرة الحوثيين

حقل آبار حذران اسفل وادي الضباب

1,539,648

تحت سيطرة الحوثيين

حقل آبار الحيمة وحبير وشعب
الريحان:

2,892,672

تحت سيطرة الحوثيين

حقل آبار وسط المدينة :

1,784,592

تحت سيطرة القوات الحكومية

ويعتمد سكان مدينة تعز كلياً في تلبية احتياجاتهم من المياه، على مصادر محدودة منها "مياه الآبار الارتوازية" المستخرجة من الحقول المائية الواقعة بمنطقة الحيمة التابعة لمديرية التعزية شرقي المدينة، والتي تغذي المدينة منذ عقود. وخلال السنة 2009 عمدت الحكومة اليمنية إلى حفر واستكشاف "آبار ارتوازية" جديدة مستخرجة من الحقول المائية بمنطقة حذران غربي المدينة، لتغذية المدينة إلى جانب آبار حقول منطقة الحيمة وذلك كمحاولة لمعالجة أزمة المياه المتفاقمة التي باتت تهدد حياة 2 مليون نسمة هم إجمالي سكان مدينة تعز آنذاك.

وفجأة وجد سكان مدينة تعز أنفسهم بدون ماء، ومحرومون من مصادر المياه الأساسية "الآبار الارتوازية" المستخرجة من الحقول المائية التي تغذي المدينة، بعد أن استولت عليها جماعة الحوثي منتصف العام 2015، ومنعها وصول المياه من تلك الآبار إلى وسط مدينة تعز، مما اضطر معظم سكان المدينة إلى استخدام مياه الآبار الجوفية التي تتسم بملوحتها الزائدة، ومياه البرك الأسنة.

منذ اندلاع الحرب في مدينة تعز مطلع 2015 وحتى كتابة هذا التقرير، وجماعة الحوثي تمنع عن سكان مدينة تعز وصول إمدادات المياه المستخرجة من الآبار الارتوازية في منطقتي الحيمة وحذران التي كانت تغذي المدينة قبل أن يسيطر الحوثيون عليها، وفشلت كل الجهود المبذولة لإقناع جماعة الحوثي بالسماح في إيصال المياه إلى وسط مدينة تعز.

تغطي المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي في مدينة تعز إمدادات المياه من 86 بئراً من مختلف الحقول المائية، منها 39 بئراً واقعة ضمن حدود المدينة، و 23 بئراً من الحقول المائية في مناطق الحيمة وحبير وشعب الريحان التابعة لمديرية التعزية والواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، وكذلك 9 آبار من الحقل المائي في منطقة حذران مديرية التعزية الواقعة تحت سيطرة مسلحي جماعة الحوثي ، وعدد 15 بئراً من الحقل المائي في منطقتي "الحوجلة" التابعة لمديرية التعزية و"العامرة" بمديرية ماوية وكلاهما تحت سيطرة جماعة الحوثي.

يقول مسؤول في المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بمدينة تعز طلب عدم ذكر اسمه لمنظمة رايتس رادار : يعاني سكان مدينة تعز في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية من انقطاع المياه بعد أن سيطرت جماعة الحوثيين على آبار المياه التابعة لمؤسسة المياه والتي كانت تغذي المدينة. ويواصل: تمتلك المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي حقول مياه "آبار ارتوازية" شرق مدينة تعز وأخرى غرب المدينة، وجميعها تقع تحت سيطرة جماعة الحوثيين، ولم تحصل مؤسسة المياه على إنتاج تلك الحقول منذ السنة 2015، بسبب منع جماعة الحوثيين توصيل إمدادات المياه من تلك الحقول إلى مدينة تعز والتي أصبحت حالياً تعتمد على عدد 5 خمسة آبار إسعافية فقط الموجودة وسط المدينة والتي يتم تغذية سكان المدينة منها ، وقد أصبحت تمثل استنزافاً للمياه الجوفية داخل المدينة. وطبقاً للمسؤول في مؤسسة المياه فقد أصبح كل المستفيدين الآن بالإضافة إلى عدد كبير من النازحين في مناطق الحكومة الشرعية معتمدين على الآبار الإسعافية، مع أنها لا تكفي لسد الاحتياج المطلوب ، فيضطر غالبية سكان المدينة شراء المياه التي يتم جلبها من خارج المدينة بواسطة صهاريج الماء والتي تثقل كاهل المواطن في ظل هذه الحروب والأزمات.



ولفت إلى أن سعر صهريج الماء الواحد ارتفع خلال الأونة الأخيرة إلى عشرين ألف ريال ويتفاوت السعر من منطقة إلى أخرى، مؤكداً أن نقص المياه يؤدي إلى عدم الاهتمام بالنظافة الأمر الذي سبب انتشار أمراض الاسهالات والكوليرا والحميات المختلفة طيلة سنوات الحصار التي رافقها كذلك انخفاض كبير في منسوب مياه الآبار بسبب قلة الأمطار مما أدى إلى تفاقم أزمة المياه واستمرار طوابير صهاريج الماء وارتفاع أسعارها. ف ح ث 45 سنة ، أحد سائقي شاحنات نقل المياه في مدينة تعز، يقول لمنظمة رايتس رادار: أعمل سائقاً لصهريج نقل ماء منذ عشرات السنين ، كنا سابقاً قبل قيام الحرب في مدينة تعز نعاني من شحة المياه في أوقات محددة حينما تشح مياه الامطار ، أما حالياً ومنذ بداية الحرب في سنة 2015 فقد

أصبحنا نعاني من شحة المياه على مدار السنة ، بسبب الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثيين على مدينة تعز ، ومنعها دخول الماء من الآبار التي كانت تغذي المدينة والتابعة لمؤسسة المياه منذ بداية الحرب .

وأضاف (وأنا كسائق صهريج لنقل الماء كنا سابقاً قبل الحرب نجلب الماء من عدة آبار من منطقة الربيعي والرمادة غرب مدينة تعز ، لكن منذ سنة 2016 تم قطع الخط الاسفلتي غرب المدينة (طريق تعز / الحديدية) ، وأصبحنا عندما ينتهي موسم الأمطار نتجه جميعنا سائقي صهاريج المياه إلى وادي الضباب جنوب مدينة تعز ، ونشكل طوابير أمام آبار المياه في الوادي ، وأحياناً يظل السائق الواحد منا يوماً كاملاً أمام بئر الماء حتى يصل دوره في تعبئة بابور الماء ، وتحصل لنا إخراجات مع العملاء الذين كنا نعطيهم الماء باستمرار.

• يقول م ع م 41 سنة ، من سكان حي بئر باشا غرب تعز لمنظمة رايتس رادار: أنا من سكان مدينة حي بئر باشا بمدينة تعز نعاني منذ 7 سبع سنوات من شحة المياه ، نتيجة توقف المؤسسة العامة للمياه عن ضخ المياه وإيصالها إلى المساكن ، وأصبح مشروع المياه التابع للمؤسسة متوقف ومعتل منذ سنة 2015 وذلك بسبب الحصار المفروض على مدينة تعز من قبل جماعة الحوثيين ، حيث قامت بإغلاق منافذ المدينة ومنعت وصول مياه الآبار الموجودة غرب وشرق المدينة لتغذية مشروع المياه ، وأصبحنا نعتمد فقط على الصهاريج التي تنقل لنا الماء من وادي الضباب الذي لا يغطي حاجة المدينة من الماء ، وبخاصة عند انتهاء موسم الأمطار يرتفع أسعار الصهاريج الماء بشكل جنوني ويصل سعر صهريج الماء لأكثر من عشرين ألف ريال ، ونظل ننتظر أكثر من أسبوع كي نحصل على صهريج الماء ... وهذه الازمة والانقطاع للمياه سببها الحصار المفروض على مدينة تعز وإغلاق منافذ المدينة ومنع وصول الماء إلى مدينة تعز من حقول المياه والآبار التابعة لمؤسسة المياه الواقعة خارج المدينة في منطقة الحيمة ومنطقة الضباب ، تعبنا ونحن نلاحق تلبية حاجاتنا وأسرنا وأطفالنا من المياه ، من دون المياه لا نستطيع أن نعيش.

06

المبحث السادس:

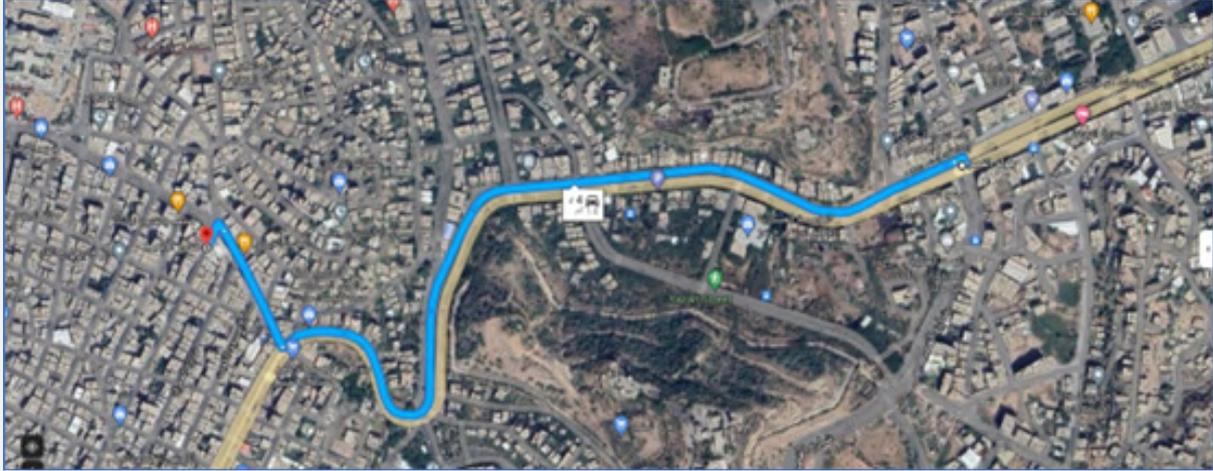
انتهاك الحق في حرية التنقل :

تمثل حرية الحركة والتنقل داخل محافظة تعز وباقي المحافظات اليمنية عموماً أحد أهم الحقوق المكفولة دستورياً وقانونياً لكل مواطن والمحمية بقوة القوانين والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة، ولا يجوز تقييدها إلا لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين، بل وتمثل شرطاً أساسياً لتنمية الإنسان وكذلك البلد الذي يعيش فيه، وترتبط بجملة من الحقوق الأخرى منها (الحياة، سلامة الجسد، الحريات الشخصية والعامّة، الحقوق الثقافية والسياسية والاقتصادية، التملك... الخ.



التي يضطر السكان لعبورها رغم وعورتها وخطورتها على حياتهم وسلامتهم والتي تمر عبر أربع مديريات مجاورة تقع معظمها على خطوط التماس والمواجهة وهي (جبل حبشي، سامع، صبر الموادم، التعزية، ودمنة خدير).

ويبدوا الحاصل على ارض الواقع مغايراً تماماً لما ينبغي أن يكون عليه الحال إذ تفرض جماعة الحوثيين حصاراً خانقاً على سكان مدينة تعز، منذ منتصف 2015 حيث أغلقت كافة المنافذ الرئيسية ونشرت المئات من نقاط وحواجز



لقد وجد السكان في مدينة تعز أنفسهم مجبرين على قطع أميال عبر الجبال الشاهقة للوصول إلى الضفة الشرقية من مدينتهم المحاصرة التي تفصلهم عنها بضعة أمتار، ثم يعودون من نفس الطريق المكتظة بنقاط وحواجز التفتيش التابعة لطرفي النزاع، وشبكة ألغام وعبوات ناسفة زرعت بلا خرائط وعملت على تقليص حركة السكان بشكل كبير، وتقييد تنقلاتهم من حي إلى آخر.

وطيلة سنوات الحصار تواصل جماعة الحوثيين إحكام قبضتها العسكرية على المنافذ الرئيسية لمدينة تعز، وتمنع سكانها من الدخول أو الخروج عبر تلك المنافذ التي تعد خطوط الإمداد الرئيسية والأمنة وشريان الحياة الذي يربطها بباقي المديريات والمحافظات المجاورة، مما اضطر سكان المدينة إلى أن يسلكوا تلك الطرق البديلة التي تمر عبر سلاسل جبلية شاهقة، ولا تسمح بمرور شاحنات النقل الكبيرة، ووحدها سيارات الدفع الرباعي من يمكنها العبور فيها.

التفتيش على طول الطرق والخطوط البديلة التي تربط بين مديريات محافظة تعز المترامية الأطراف والمحافظات المجاورة وعمدت من خلال ذلك كله إلى مصادرة حق سكان المناطق المحاصرة في حرية الحركة والتنقل وتقييدها، وتحميلهم أعباء ومعاناة إضافية تفوق طاقتهم وتنتهك إنسانيتهم وكرامتهم وأدميتهم وقبل ذلك حقهم الطبيعي في الحياة والسلامة الجسدية.

وبسبب الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثيين لأكثر من سبع سنوات متتالية بات مركز محافظة تعز وبعض المديريات المجاورة له والواقعة داخل نطاق حكم وسيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً معزولة تماماً عن أجزاء أخرى تخضع لسيطرة جماعة الحوثيين شمال وشرق وغرب المحافظة.

وبعد أن كانت الرحلة من وسط المدينة المحاصرة إلى منطقة الحوبان شرقاً تستغرق حوالي 10 دقائق قبل الحصار، باتت تستغرق ما يزيد عن 6 ساعات عبر الطرق الترابية البديلة

ويشكل السفر عبر تلك الطرق البديلة عذاباً كافياً، حيث يقطعها المسافرون خلال مدة زمنية لا تقل عن (7) ساعات ، ليصلوا إلى الضفة الأخرى المقابلة من مدينة تعز الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي ، والتي يفترض ألا يستغرق الوصول إليها عبر المنافذ الرئيسية المعبدة أكثر من (15) دقيقة، وفوق ذلك كله يتعرض المسافرون لأشكال من الانتهاكات في نقاط التفتيش التابعة لمساحي جماعة الحوثي أبرزها الاعتقال التعسفي وتحصيل الاتوات. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تشير نتائج التحقيقات التي خلص إليها التقرير، بأن جماعة الحوثي ارتكبت انتهاكات واسعة وممنهجة ، للقانون الدولي لحقوق الانسان وقواعده ذات الصلة بحماية "الحق



في حرية التنقل“ ، من خلال الممارسات والقيود المفروضة والغير مبررة على سكان مدينة تعز. "الحق في حرية التنقل" لم يكن هو الآخر بمنأى عن انتهاكات باقي أطراف النزاع، فالقوات العسكرية والأمنية التابعة للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً شاركت في انتهاك ذلك الحق عبر نقاط وحواجز التفتيش التابعة لها والمنتشرة على الجانب الآخر من الخط الوحيد الرابط حالياً بين تعز والمحافظات الجنوبية، حيث ارتكبت هي الأخرى جملة من الانتهاكات المنهجة ذات النزعة المنطقية الموجهة بحق المسافرين عبر ذلك الخط، فضلاً عن كونها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان المتصلة بحماية "الحق في حرية التنقل". تلك القوات الأمنية والعسكرية المشكلة خارج إطار الحكومة الشرعية ممثلة بوزارتي الدفاع والداخلية وبدعم وتمويل مباشر من دولة الإمارات العربية ارتكبت هي الأخرى سلسلة من الانتهاكات والجرائم المنهجة بحق المسافرين عبر طريق (هيجة العبد) مروراً من طور الباحة بمحافظة لحج والتي وصلت حد إزهاق أرواح المسافرين وسائقي المركبات وإصابة آخرين والاعتداء عليهم ونهبهم وابتزازهم واختطاف العشرات منهم بدوافع انتقامية ذات نزعة منطقية موجهة، وفي انتهاك صارخ للقوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية المتصلة بحماية حقوق الإنسان.

أرقام وإحصائيات :

وثق فريق منظمة رايتس رادار عدد (714) انتهاكا جسيما تعرض لها المسافرين وسائقي المركبات لحظة عبورهم من نقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها الأطراف المتنازعة عند مداخل مدينة تعز وباقي المناطق العالقة أو على طول الطرق والخطوط الإجبارية البديلة التي تربطها بباقي مديريات المحافظة الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي وكذلك العاصمة المؤقتة عدن مروراً بمحافظة لحج.

وتوزعت تلك الانتهاكات بين (77) حالة اعتداء على الحق في الحياة و(137) حالة اعتداء أخرى على السلامة الجسدية ارتكبها أفراد تلك النقاط وحواجز التفتيش بحق المسافرين وسائقي المركبات، إما عبر إطلاق الرصاص الحي المباشر أو الإيذاء البدني، فضلا عن (500) حالة مصادرة للحرية والتي تنوعت هي الأخرى بين (349) حالة اختطاف واحتجاز و(101) حالة اختفاء و(50) حالة تعذيب.

714

انتهاكا جسيما تعرض لها المسافرين وسائقي المركبات لحظة عبورهم من نقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها الأطراف المتنازعة عند مداخل مدينة تعز



حالة اعتداء على الحق في الحياة

77



حالة اعتداء أخرى على السلامة الجسدية

137



حالة مصادرة للحرية

500

قتلى وجرحى :

وتشير الارقام والاحصائيات الموثقة إلى أن (74) مسافرا بينهم (11) طفلا و(8) نساء و(10) مسنين بينما أصيب (122) آخرين من ضمنهم (31) طفلا و(11) امرأة و(8) نساء، وذلك جراء قيام بعض المسلحين التابعين لأطراف النزاع بإطلاق الرصاص الحي والمباشر من أسلحة رشاشات خفيفة ومتوسطة وإلقاء القنابل اليدوية على المسافرين وسائقي المركبات أثناء مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة على مداخل المناطق المحاصرة في تعز وكذلك الطرق البديلة المؤدية منها وإليها، في حين توفي مسافر واحد واصيب عدد (14) آخرين جراء الاعتداء عليهم بالضرب من قبل الأطراف ذاتها مستخدمة الآلات الحادة وأعقاب البنادق والأيدي.

بمقتل (18) مدنيا من أبناء تعز بينهم امرأتين ورجلين طاعنين في السن وإصابة (25) آخرين بينهم (4) أطفال وامرأة ورجلين مسنين بينما كانوا مسافرين إلى العاصمة عدن عبر طريق (هيجة العبد) مرورا بنقاط وحواجز التفتيش التي استحدثتها تلك التشكيلات على طول خط طور الباحة ومداخل العاصمة المؤقتة.

وتحقق الفريق من سقوط (10) قتلى بينهم طفلين ورجل مسن و(3) جرحى بينهم طفل وامرأة برصاص عناصر أمنية وعسكرية تابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا وذلك اثناء حركة سير وتنقلات الضحايا عبر نقاط وحواجز التفتيش المستحدثة على امتداد طرق وخطوط السير البديلة للمنافذ الرئيسية التي تواصل جماعة الحوثيين حتى اللحظة إغلاقها أمام المسافرين من وإلى مدينة تعز (مركز المحافظة).

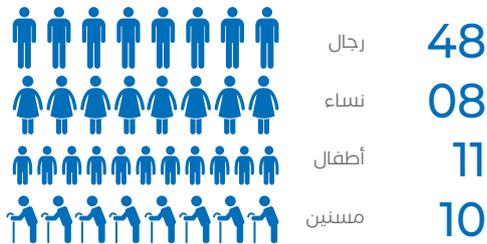
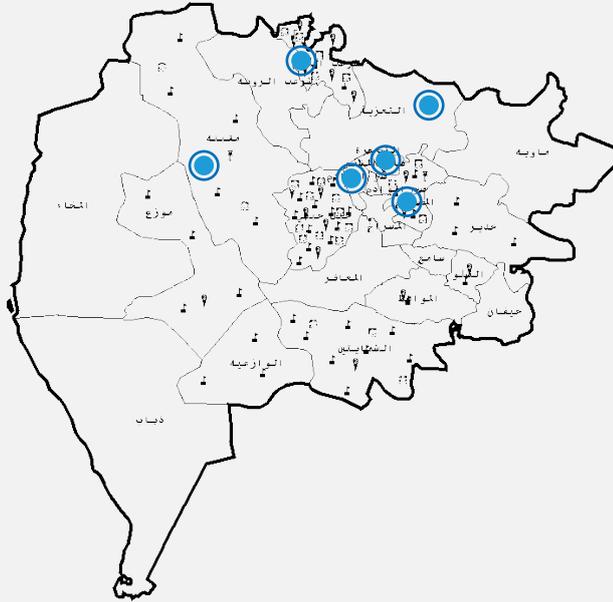
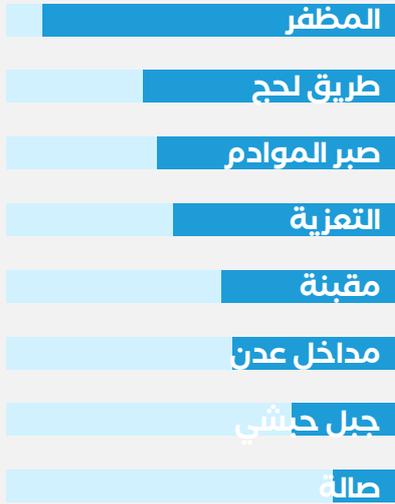
تصدر جماعة الحوثي المسلحة قائمة الجهات المنتهكة لهذا الحق حيث تتحمل المسؤولية القانونية عن مقتل (49) مسافرا مدنيا منهم (47) مسافرا بينهم (9) أطفال و(6) نساء و(7) مسنين قتلوا بالرصاص الحي المباشر إلى جانب (103) مسافرين آخرين أصيبوا بذات السلاح ونفس الطريقة بينهم (26) طفلا و(9) نساء و(6) مسنين، بينما تعرض مسافرين اثنين للضرب المفضي إلى الموت وأصيب (6) آخرين جراء الاعتداءات الجسدية التي تعرضوا لها من قبل مسلحي الجماعة القائمين على تلك النقاط والحواجز التابعة لها.

الوحدات الأمنية والعسكرية المشكلة خارج إطار الحكومة الشرعية والتابعة للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا تحتل المرتبة الثانية في قائمة أطراف النزاع اليمنية الأكثر انتهاكا لحقوق المسافرين وسائقي المركبات حيث ثبت لفريق منظمة (رايتس رادار) تورط هذه الوحدات

جدول يبين التوزيع الجغرافي للقتلى والجرحى برصاص واعتداءات نقاط وحواجز التفتيش

المديرية	حالات القتل			حالات الإصابة			الاجمالي
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	
المظفر	17	2	6	53	6	26	91
طريق لحج	8	1	1	11	1	3	17
صبر الموادم	3	3	1	12	1		13
التعزية	8	2	2	3		1	4
مقبة	5	1	1	2	2		4
مداخل عدن	3			6		1	7
جبل حبشي	3				1		1
صالة	1						0
الإجمالي	48	8	11	87	11	31	137

قتلى والجرحى برصاص واعتداءات نقاط وحواجز التفتيش



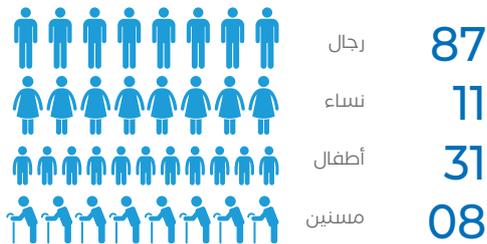
حالات القتل



77

حالات القتل في
المناطق المحاصرة

214

قتلى وجرحى برصاص
واعتداءات نقاط وحواجز
التفتيش

حالات الإصابات



137

حالات الإصابات في
المناطق المحاصرة

اختطاف، اخفاء، تعذيب:

نقاط وحواجز التفتيش التي نصبتها جماعة الحوثي المسلحة على مداخل مدينة تعز وباقي المناطق العالقة، تعد هي الأخرى جزء لا يتجزأ من خطة حصارها الخائق لسكان تعز، ومصائد للمئات من المسافرين الذين تقتادهم الجماعة إلى سجونها واستخدامهم كروت ضغط إما بغية التكبس والابتزاز المادي أو إبرام صفقات مبادلة لتحرير أكبر قدر من أسرى الجماعة لدى الأطراف الأخرى.

من هنا برزت أعمال اختطاف واحتجاز حريات المسافرين من وإلى مدينة تعز وباقي المناطق العالقة لتصبح بعد ذلك بمثابة قيود إضافية على حركة وتنقلات المواطنين وتضييق الخناق أكثر أمام أي محاولات لهم من شأنها البحث عن سبل عيش أفضل، أو التمرد ضد أشكال جديدة للحياة يراد فرضها أمرا واقعا، وينطبق الأمر ذاته على نقاط وحواجز مماثلة تابعة لتشكيلات أمنية وعسكرية تتحكم بمصير تعز المحاصرة من حيث شريان الحياة الوحيد الذي يربطها بجنوب البلاد بعد أن صارت شبه معزولة عن شماله وغربه وشرقه.



وفي هذا السياق وثقت منظمة (رايتس رادار) عدد (500) حالة اختطاف واحتجاز لمسافرين من أبناء تعز لحظة مرورهم من نقاط وحواجز التفتيش التي تخنق المدينة والمناطق المحاصرة المحيطة بها وذلك أثناء مغادرتهم تعز أو قدومهم إليها، من بين الضحايا (15) طفلاً، و(5) نساء و(35) مسناً، موزعين بحسب مكان الواقعة على 7 مديريات عالقة في محافظة تعز، ونقاط وحواجز التفتيش الممتدة على طول طريق طور الباحة بمحافظة لحج وأخرى على مداخل العاصمة عدن.

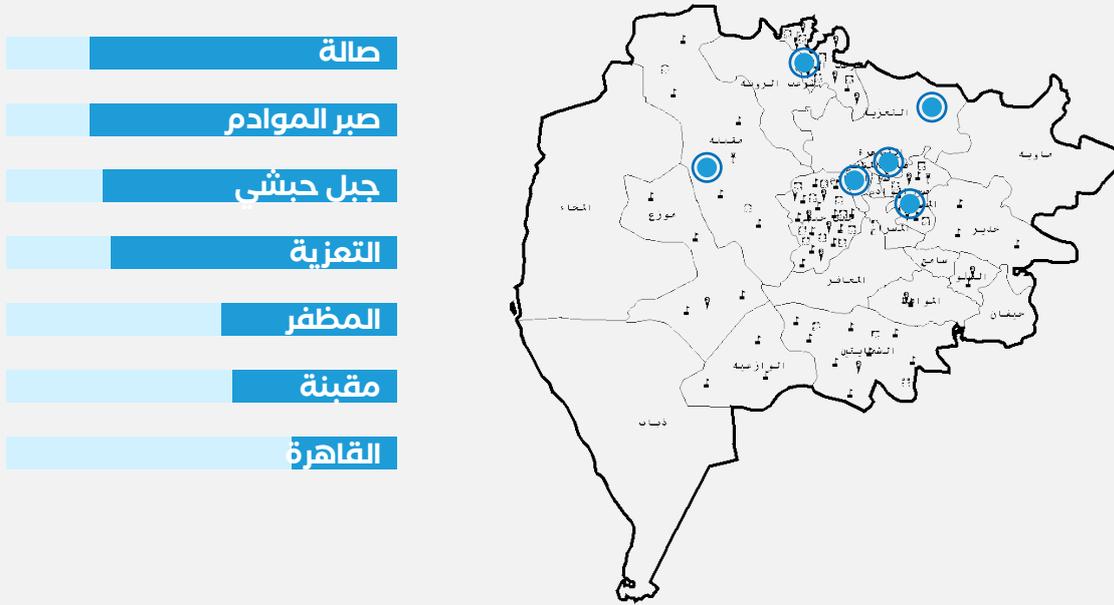
وتشير الإحصائيات الموثقة إلى أن عدد (349) مسافراً بينهم (11) طفلاً و(5) نساء و(21) مسناً تعرضوا للاحتجاز لفترات وجيزة تبدأ من ساعة وتنتهي بشهر داخل سجون معلومة وأُفرج عنهم لاحقاً، في حين أخفي قسراً عدد (101) مسافراً لفترات متفاوتة لم تتجاوز نصف عام قبل الكشف عن مصيرهم، بينهم طفلين و(12) مسناً، إضافة إلى عدد (50) مختطفاً تعرضوا لأنواع شتى من التعذيب الجسدي والنفسي من ضمنهم طفلين ورجلين طاعنين في السن.

وتصدرت جماعة الحوثي المسلحة قائمة الجهات الأكثر اختطافاً للمسافرين من وإلى مدينة تعز وبواقع (411) حالة اختطاف ارتكبتها بحق مسافرين ينتمون لمناطق الحصار في تعز بينهم (12) طفلاً وامرأتين، و(28) مسناً، وذلك بعد اعتراض طريقهم لحظة مرورهم بنقاط وحواجز التفتيش التابعة للجماعة المنتشرة على طول الطرق والخطوط البديلة للمداخل والمنافذ الرئيسية المغلقة بفعل الحصار التي تفرضه الجماعة على السكان المدنيين لسبع سنوات متتالية.

واخفت جماعة الحوثي قسراً عدد (85) مختطفاً لم تكشف لأهاليهم عن مصيرهم الذي ظل مجهولاً إلى بعد فترات زمنية تراوحت بين (6 أشهر - سنة) من بينهم طفلين و(11) رجلاً مسناً، بينما تعرض (37) مختطفاً لأشد وأقسى أساليب التعذيب النفسي والجسدي داخل سجون الجماعة ذاتها، كان من بينهم طفل واحد ورجل طاعن في السن.

وجاءت التشكيلات الأمنية والعسكرية التابعة لما يسمى المجلس الانتقالي في المرتبة الثانية باختطافها عدد (77) مسافرا بينهم طفلين و(4) مسنين من ابناء محافظة تعز أثناء مرورهم بنقاط وحواجز التفتيش التابعة لتلك التشكيلات والمنتشرة على طول طريق طور الباحة بمحافظة لحج وصولا إلى مداخل العاصمة المؤقتة عدن. وعمدت تلك التشكيلات إلى تغييب عدد (13) مختطفا وتغييبهم، أحدهم رجل طاعن في السن ومارست أبشع صور وأشكال التعذيب النفسي والجسدي بحق (14) آخرين بينهم طفل ورجل طاعن في السن.

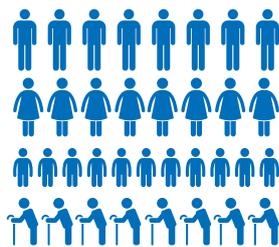
رسم توضيحي للمختطفين نقاط وحواجز التفتيش والمخفيين وضحايا التعذيب



كما تتحمل الحكومة الشرعية المسؤولية القانونية عن اختطاف (12) مدنيا بينهم (3) نساء ورجل طاعن في السن تم اختطافهم من منازلهم في المناطق العالقة ضمن إجراءات احترازية وبتهم مختلفة من بينها التعامل مع جماعة الحوثي وتشكيل خلايا نائمة تخدم الجماعة، وآخرين مسافرين قادمين إلى المناطق المحاصرة بينهم طفل ورجلان مسنان تم اختطافهم من نقاط وحواجز أمنية تابعة للشرعية على مداخل مدينة تعز بنفس التهم.

جدول يبين التوزيع الجغرافي للمختطفين نقاط وحواجز التفتيش والمخفيين وضحايا التعذيب

المديرية	اختطاف			اختفاء			تعذيب			الإجمالي	
	رجال	نساء	أطفال	مسنون	إجمالي	رجال	أطفال	مسنون	رجال		أطفال
التعزية	134	1	7	149	24	1	2	27	16		
مقينة	52		2	54	24		3	27	9	1	
صبر الموادم	37		2	40	12			12	3		
المظفر	18	1	6	27	7	1	4	12	3	1	
طريق لحج	18		1	19	9			9	10	1	
جبل حبشي	20			20	5		1	6	4		
مداخل عدن	21		2	23	1		1	2			
صالة	12		2	14	4		1	5	1	1	
القاهرة		3		3	1			1			
الإجمالي	312	5	21	349	87	2	12	101	46	2	2



رجال 312
نساء 05
أطفال 11
مسنين 21

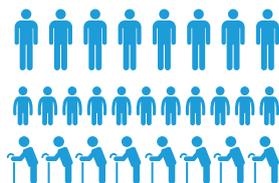
اختطاف



349
حالات الاختطاف في
المناطق المحاصرة

500

مختطفين من نقاط وحواجز
التفتيش والمخفيين وضحايا
التعذيب

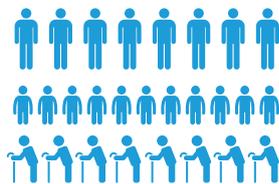


رجال 87
أطفال 02
مسنين 12

اختفاء



101
حالات الاختفاء في
المناطق المحاصرة



رجال 46
أطفال 02
مسنين 02

تعذيب



50
حالات التعذيب في
المناطق المحاصرة



ضحايا الحوادث المرورية:

قضى العشرات من المدنيين وأصيب المئات بجروح وإعاقات دائمة نتيجة ارتفاع وتيرة الحوادث المرورية على الطرق البديلة التي فرضتها جماعة الحوثي كاتجاهات إجبارية أمام سكان المناطق المحاصرة في محافظة تعز خلال سنوات الحرب والحصار الماضية، حيث سجلت خلال الفترة الممتدة بين (يناير 2017م – يونيو 2022م) عدد (87) حادثاً مرورياً على طريقي (هيجة العبد- طور الباحة) و(الأقروض – الحويان) والتي أودت بحياة (90) شخصا وإصابة (388) آخرين بجروح وإعاقات دائمة.

وذكرت إحصائية صادرة عن الإدارة العامة لشرطة المرور بمديرية المقاطرة محافظة لحج، أن عدد الحوادث المرورية للمركبات في طريق (نقىل هيجة العبد) بلغت خلال الفترة ذاتها (22) حادثاً، نتج عنها وفاة (42) مدنياً، وإصابة (151) آخرين، من المسافرين وسائقي المركبات بالإضافة إلى التسبب بخسائر مادية تُقدر بنحو (165) مليون ريال يمني.

وفي إحصائية رسمية خصت بها منظمة (رايتس رادار) كشفت إدارة شرطة السير بمحافظة تعز عن تسجيل (42) حادثاً مرورياً خلال الفترة من 2017م وحتى نهاية 2021م على طول الجزء الخاضع لسيطرة الشرعية من طريق هيجة العبد، حيث نتج عنها وفاة (74) مدنياً وإصابة (303) جميعهم مسافرين وسائقي مركبات وبينهم نساء وأطفال.

(رايتس رادار) تحدث عن وجود ارتفاع مخيف لعدد الحوادث المرورية في الطرق البديلة وخطوط السير التي فرضها الحصار الحوثي على أبناء المحافظة مقارنة بفترة ما قبل الحصار، مستدلا بطريقي (هيجة العبد) و(الأقروض) كنموذجين واقعيين على ذلك.

ويعود سبب هذا الارتفاع في عدد الحوادث المرورية وضحاياها من المسافرين وسائقي المركبات إلى وعورة تلك الطرق وضيق مساحتها والازدحام الشديد وعدم وجود بدائل وهذا كله ناتج عن الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثي على مدينة تعز وأغلقها المنافذ الرئيسية وكافة الخطوط والطرق المعتادة التي تربط المدينة بباقي المديرية أو حتى المحافظات الأخرى المجاورة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا-طبقا لمدير شرطة السير في تعز.

كما تحدثت الإحصائية الرسمية لشرطة سير تعز عن تسجيل عدد (49) حادثا مروريا خلال الفترة نفسها على طول طريق (الأقروض- الحوبان) وتحديدًا الجزء الخاضع لسيطرة الحكومة الشرعية، والتي اسفر عنها وفاة (12) مسافرا مدنيا وإصابة (48) آخرين بينهم نساء وأطفال.

وتقدر الإدارة العامة لشرطة السير في محافظة تعز، إجمالي الخسائر المادية المترتبة عن تلك الحوادث المرورية التي شهدتها طريق (التربة - هيجة العبد) بـ(294) مليون ريال يمني، إلى جانب مبلغ (150) مليون ريال يمني إجمالي الخسائر المادية التي خلفتها الحوادث المرورية على طريق (الأقروض - الحوبان) خلال خمس سنوات حصار تمتد بين (-2017 2021).

العقيد الركن/ عبدالله محمد راجح (مدير شرطة السير في محافظة تعز) في حديثه لمنظمة

جدول يبين إجمالي حوادث المرور في الطرق البديلة والخسائر البشرية والمادية المترتبة عليها

المصدر	الخسائر	حالات الإصابة	حالات الوفاة	إجمالي الضحايا	إجمالي الحوادث	الفترة الزمنية	الطريق
شرطة المقاطرة	165 مليون	151	42	193	22	2021-2017	هيجة العبد
شرطة سير تعز	294 مليون	303	74	377	42	2021-2017	هيجة العبد
شرطة سير تعز	150 مليون	48	12	60	49	2021-2017	الأقروض
فريق المنظمة	مليار ونصف المليار	16	7	53	17	النصف الأول 2022	هيجة العبد
فريق المنظمة		31	7	38	15		الأقروض
مبارين ومائة وتسعة مليون	2.109 مليار	549	142	721	145		الإجمالي



نماذج للوقائع :

يقول ص س م 45 سنة لمنظمة رايتس رادار : (منذ 7 سنوات تقريباً ، والمسلحون التابعون لجماعة الحوثي سدوا الطرق امامنا ومنعونا من المرور والانتقال من المنافذ الرئيسية الطرق الاسفلتية المؤدية للمدينة ومنها المنفذان الغربي والشمالي اللذان يربطان المدينة بالقرى الريفية الواقعة في مديرتي شرعب الرونة وشرعب السلام ومنها قريتي ، حيث كنا نقطع المسافة من المدينة إلى قريتنا الواقعة في شرعب برعب ساعة إلى نصف ساعة.

ويتابع: أما اليوم فإننا نستغرق ذلك بمسافة سبع ساعات عبر سلسلة طرق جبلية وعرة وضيقة عبر مديرية جبل حبشي التي لا تمر منها إلا سيارات الدفع الرباعي، وإذا لديك مرضى فإن المعاناة أشد حيث تزداد حالتهم المرضية سوءاً والبعض من المرضى يفارق الحياة في الطريق، وفي تلك الطرق تعترضك حوادث كثيرة كانقلاب السيارات بسبب ضيق الطريق ووعورته، أو خرابها بسبب السيول.

ويستدل الشاهد على صدق ما يقول بحادثتي انقلاب لسيارتين في أسبوع واحد كانتا تقلا مسافرين من أبناء شرعب إحداهن انقلبت في طريق جبل حبشي أثناء توجههم إلى هجدة ومن ثم إلى شرعب وراح ضحيتها عدد من المسافرين بين وفاة وجرحى ، والسيارة الثانية انقلبت في طريق العيار وراح ضحيتها حالات وفاة وجرحى.

ثم يسترسل قائلاً: رغم ذلك العذاب الذي فرضته جماعة الحوثي على المسافرين من وإلى تعز، إلا أن معظم أولئك المسافرين لم يسلموا من ابتزاز وتعسف نقاط التفتيش التابعة للجماعة، ولا زلت أتذكر في إحدى المرات وأثناء خروجي من مدينة تعز وكان إلى جوارى مدرساً دخل المدينة واستلم راتبه ورواتب زملائه المدرسين، وأثناء وصولنا إلى نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي ، احتجز المدرس وصادروا منه راتبه وزملائه.

ويختم حديثه: لقد حاول سائق السيارة التي كنت أحد ركابها التدخل لإنقاذ ذلك المدرس المسكين لكنهم رفضوا رفضاً قاطعاً ، وسمعت قائد النقطة يخاطب السائق بنبرة مرتفعة يقول له سوف نصادر الفلوس ونرحل المدرس إلى سجن مدينة الصالح، وبعدها غادرنا نقطة التفتيش متجهين إلى القرية وبقي ذلك المدرس المسكين محتجزاً لديهم.



في 13 أكتوبر 2021 قابلت منظمة رايتس رادار الشاهد (م. م. ذ) 43 سنة ، والذي يعمل سائق سيارة نقل، يقوم بنقل المسافرين من وسط مدينة تعز إلى خارج المدينة، كانت المقابلة في قمة طريق "هيجة العبد" نهاية المنفذ الجنوبي لمدينة تعز خط تعز التربة الواقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، والذي يربط المدينة بأجزاء من محافظة لحج جنوب اليمن.

حيث روى للمنظمة جزء من تفاصيل معاناتهم قائلاً: "نحن الآن في طريق (هيجة العبد)، الطريق شديدة الوعورة ونحن نعاني منها فهي المتنفس الوحيد لمدينة تعز بسبب حصار جماعة الحوثي لمنافذ المدينة، ولم يتبقى للمدينة سوى هذا المنفذ الذي يمر عبر طريق (هيجة العبد) باتجاه المحافظات الجنوبية، وهذا الطريق يتعرض باستمرار للأمراض والسيول التي تتسبب بانزلاقات صخرية ، وتكثر فيها الحوادث المرورية وانقلاب السيارات وشاحنات النقل المتوسطة وتتوقف فترات طويلة".

ويتابع القول: "أنا كسائق قد توقفت فيها مرات عديدة بسبب وجود حوادث وسيول كون الخط ضيق وتمر فيه جميع الناقلات وشاحنات النقل والسيارات لإمداد المدينة بكل ما تحتاج كونها الطريق الاسفلتية الوحيدة التي تصل إلى المدينة بعد أن أغلقت جماعة الحوثي جميع منافذ المدينة الرئيسية ولم يتبقى سوى هذه الطريق".

ويضيف: "كما نعاني أيضاً من طول المسافة والوقت حيث كنا سابقاً قبل حصار المدينة إذا أردنا السفر من مدينة تعز إلى مدينة عدن كنا نمر عبر طريق الحوبان الراهدة ثم العبد ، وكنا نقطع مسافة الطريق حتى نصل إلى عدن قرابة ساعة ونصف إلى ساعتين فقط، أما الآن وعبر هذا الخط "هيجة العبد" فإننا نستغرق ست إلى سبع ساعات إذا لم نجد عائق".

ويحكي السائق معاناة المسافرين الراغبين في الانتقال والسفر من مدينة تعز إلى مدينة صنعاء، حيث يقول .. وإذا أردنا الذهاب من مدينة تعز إلى مدينة صنعاء ، كنا قبل أن تقوم جماعة الحوثي بإغلاق المنافذ الرئيسية لمدينة تعز ، كنا نمر عبر المنفذ الشرقي الرئيسي للمدينة الذي يربط المدينة بالحوبان ، وكنا نقطع المسافة من وسط مدينة تعز إلى الحوبان الواقع حالياً تحت سيطرة الحوثيين خلال مدة من عشر دقائق إلى ربع ساعة.



ويواصل : أما الآن بعد إغلاق المنافذ إذا أردنا الانتقال من وسط المدينة إلى الحوبان فإننا نستغرق من سبع إلى ثمان ساعات ، حيث نمر عبر سلسلة جبال طريق منطقة الأقروض الريفية وهي طريق وعرة وغير معبدة وجبلية ضيقة ، ومن هذه الطريق الشاقة نقوم بنقل وإسعاف المرضى ، إذا تطلب الأمر إسعافهم إلى العاصمة صنعاء للعلاج مما يسبب متاعب ومشقات للأصحاء فكيف بحال المرضى.

(ف ع م) مواطن 41 عاما يعمل مدرساً في مدينة تعز ، من أهالي مديرية شرعب ، انتقل مع أسرته الصغيرة إلى مدينة تعز ، فيما أسرته الكبيرة تقيم في القرية شرعب ، يتميز المنحدرين من مناطق الريف ، في المحافظة على روابطهم الأسرية والاجتماعية.

يقول (ف ع م) لراصدي (رايتس رادار) : "اسكن في مدينة تعز وكنت على تواصل مستمر مع أسرتي المقيمين في شرعب ، ومنذ سنة 2015، انقطع ذلك التواصل الذي كان بيننا بسبب إغلاق مسلحي جماعة الحوثي لمنافذ مدينة تعز، حيث كان السفر من المدينة إلى قريتي في شرعب ، لا يستغرق أكثر من ساعة إلى ساعة ونصف".

ويتابع: "أما حالياً في ظل الحصار وإغلاق المنفذ الغربي لمدينة تعز الذي كنا نسافر عبره ، فيستغرق منا السفر والانتقال من المدينة إلى القرية أو من القرية إلى المدينة من سبع إلى ثمان ساعات ، وأصبح السفر يمثل لنا رعباً وكابوساً نتحضر له قبل ثلاثة إلى أربعة أيام من السفر ، لما نلاقيه من المشقة والعذاب في الطريق البديلة التي نمر بها".

ويضيف: "حيث نسافر بسيارات الدفع الرباعي عبر طريق مديرية جبل حبشي ، وهي طريق ترابية بعيدة وملتوية ووعرة في نفس الوقت ، تمر هذه الطريق عبر سلسلة جبلية شاهقة فيها منحدرات مخيفة ومرعبة ، وينتهي بك السفر بعد رحلة شاقة ومتعبة ومرهقة جسدياً ونفسياً ومالياً، وإذا كان لديك مريض تتضاعف حالته المرضية وتزداد سوءاً".

07

المبحث السابع:

أثر الحصار على إدارة المخلفات الصلبة:

إن سياسة الحصار المنهجية التي اتبعتها جماعة الحوثي على سكان مدينة تعز منذ منتصف العام 2015 ، والتي كان لها تأثيراتها المباشرة وانعكاسات سلبية على إدارة المخلفات الصلبة في المدينة والمناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية، ونتج عن ذلك حدوث كوارث بيئية على سكان المدينة، بسبب تعمد الحوثيين حرمان سكان مدينة تعز من الاستفادة من مقلب القمامة "المكان المخصص لتجميع واحراق القمامة" الواقع تحت سيطرتهم غرب المدينة ، واستيلائهم على الشاحنات والمعدات الخاصة بنقل المخلفات الصلبة المملوكة لمكتب الإدارة العامة للنظافة شرق مدينة تعز.



ويفيد قائلاً "تلك المعدات قبل أن يستولي عليها الحوثيين ويفرضوا حصارهم على مدينة تعز، كانت تغطي جميع الأحياء السكنية وتعمل بشكل يومي في نقل المخلفات الصلبة إلى المكان المخصص لتجميعها غرب المدينة".

وأضاف "لقد تعمدت جماعة الحوثي أن تمنع وتحرم سكان مدينة تعز أيضاً من إيصال ونقل المخلفات الصلبة إلى المكان المخصص لها الواقع تحت سيطرتهم غرب مدينة تعز، كل ذلك أدى إلى حدوث كارثة بيئية في مدينة تعز، نتيجة تكسد القمامة وانتشار البعوض الناقل للأمراض والإصابة بالحميات".

ويضيف: "حتى المكان الذي تم اتخاذه حالياً كمقلب بديل للنفايات والواقع على خط الضباب جنوب مدينة تعز، يعتبر مكان غير صالح وغير ملائم لهذا الغرض، كونه عبارة عن تبة جبلية ليس فيها تراب بحيث يتم دفن بعض المخلفات وإحراق البعض الآخر، مما يتسبب في وضع كارثي على البيئة والجانب الصحي للمواطن نتيجة الحرق العشوائي للمواد المختلفة الذي يؤثر على البيئة وكذلك صعوبة إتلاف بعض المواد التي تحتاج إلى دفن في التراب".

ويعتبر أن المساحة المتاحة في مقلب النفايات البديل لا تكفي لإتلاف وإحراق النفايات دفعة واحدة، فضلاً عن تصاعد الدخان الكثيف عند إشعال النيران في تلك المخلفات والذي يؤثر يساهم بشكل كبير في تلوث البيئة وانعكاس ذلك على صحة سكان المناطق المجاورة، متمنياً إيجاد حلاً لمشكلة إدارة المخلفات الصلبة وعدم معاقبة سكان مدينة تعز بهذا الملف، وأن يتم التعامل مع هذا الملف من الناحية الإنسانية.

يقول (ح. م) مسؤول سابق في صندوق النظافة في تعز لمنظمة رايتس رادار: بأن مسلحي جماعة الحوثي منعتهم من إيصال المخلفات الصلبة لمدينة تعز إلى "المقلب" المكان المخصص لوضع المخلفات الصلبة وإحراقها، والواقع في مفرق شرع غرب المدينة والذي يسيطر عليه مسلحو جماعة الحوثي منذ مطلع العام 2015، وحينما حاولوا إيصال المخلفات إلى ذلك المكان تم استهداف شاحنات النقل الخاصة بنقل المخلفات، من قبل مسلحي جماعة الحوثي، بسلاح مضاد الطيران عيار/23.

ويتابع: "بسبب ذلك تكدست المخلفات الصلبة في وسط الشوارع والأحياء السكنية لمدينة تعز مخلفتا كارثة بيئية تسببت بانتشار الأمراض والحميات في أوساط السكان. ويضيف المسؤول بالقول ونتيجة لذلك اضطررنا إلى إيجاد مكان آخر بديل لننقل المخلفات الصلبة إليه، كان هو الخيار الأنسب لنا، والواقع على خط الضباب المنفذ الجنوبي لمدينة تعز، نستطيع أن نقول أن ذلك المكان البديل بعيداً نسبياً من تواجد السكان، لكنه لا يبعد كثيراً عن المناطق الزراعية ومساكن المزارعين حولها، لكننا مضطرين لاستخدامه بسبب الحصار الذي تفرضه علينا جماعة الحوثي.

وعن كارثة التلوث البيئي في تعز، يقول (ح. ش) مسؤول سابق في مكتب البيئة في تعز لمنظمة رايتس رادار، في الأشهر الأولى لسنة 2015 سيطرة جماعة الحوثي على مقر الإدارة العامة للنظافة شرق مدينة تعز، ومنذ ذلك الحين تواصل الجماعة حرمان سكان مدينة تعز من الاستفادة من أسطول يضم مجموعة ناقلات وشاحنات ومعدات خاصة بنقل المخلفات الصلبة، الموجودة داخل مقر الإدارة العامة للنظافة الواقع في جولة القصر شرق مدينة تعز.

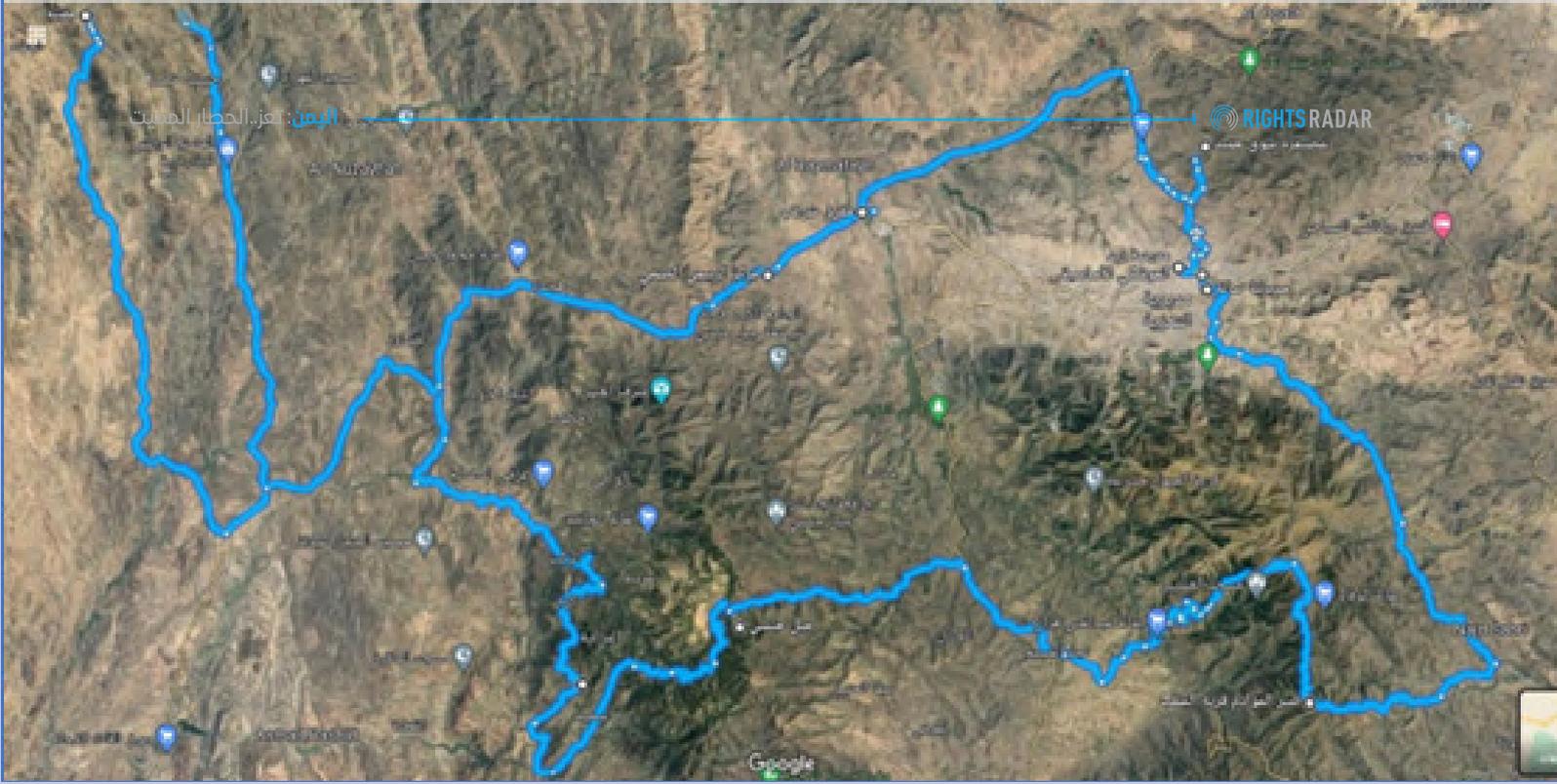
08

المبحث الثامن:

المناطق العالقة بين الأطراف المتنازعة: Shabwa

على امتداد الخارطة الجغرافية لسيطرة أطراف النزاع في مدينة تعز وريفها ، وفي دائرة شبه مغلقة تفرض جماعة الحوثي سيطرتها على المناطق المحيطة بمدينة تعز، والتابعة إدارياً لمديرية (التعزية)، ابتداءً من منطقة الحوبان شرق المدينة وعلى امتداد المناطق الواقعة شمال وغرب المدينة، في حين تسيطر القوات المسلحة ل الحكومة الشرعية على وسط المدينة والمديريات الريفية الواقعة جنوب المدينة، فيما تبسط القوات المشتركة سيطرتها على المناطق الساحلية الغربية وصولاً إلى باب المندب.





هذه الخارطة الجغرافية المعقدة لسيطرة الأطراف المتنازعة، أوجدت مناطق سكنية عالقة بالقرب ووسط خطوط التماس التي تمتد من شرق وشمال المدينة حتى غربها، ووجد سكان هذه المناطق انفسهم عالقين بين الهروب إلى المجهول أو البقاء بالقرب من آلة الموت، وسدت أمامهم الطرق ومنعوا من أبسط سبل العيش، مزارعهم أضحت حقولاً للألغام والعبوات الناسفة وباقي مخلفات الحرب، يترصد لهم الموت من كل جانب.

عمد مسلحو جماعة الحوثيين إلى زراعة الألغام الفردية والعبوات الناسفة بشكل عشوائي ، في المناطق العالقة، وتكاد لا تخلو منطقة إلا وزرعها مسلحو الحوثيين ألغاماً ليحتموا خلفها ، كما يتعرض سكان المناطق العالقة لأعمال القنص المتكرر من قبل قناصة جماعة الحوثيين، فضلاً عن مقذوفات الموت التي تتساقط بشكل شبه يومي على الأحياء السكنية القريبة من مواقع تمركز الجماعة التي تطوق مركز مدينة تعز والمناطق العالقة من كل الاتجاهات.

أرقام وإحصائيات :

وطبقاً للأرقام والاحصائيات الموثقة لدى منظمة "رايتس رادار" فإن إجمالي (5640) مدنياً تضرروا بين قتيل وجريح في المناطق العالقة وحدها جراء أعمال القنص والقصف المدفعي خلال الفترة التي يغطيها التقرير منهم (2409) شخصاً تتراوح أعمارهم بين (-18 59 سنة) بالإضافة إلى (1873) طفلاً و(819) امرأة و(539) رجلاً طاعناً في السن وتمثل نسبة الفئات الضعيفة (أطفال، نساء، مسنين) 57% من إجمالي عدد الضحايا المدنيين.

ضحايا القصف:

كانت القذائف المدفعية والمقذوفات الصاروخية التي استخدمتها جماعة الحوثي بكل أنواعها (بالستي، كاتيوشا، هاون، هاوزر، P10، BMB، دبابة، RBG، مضاد/23) هي الأكثر فتكاً بأرواح المدنيين القاطنين داخل المناطق العالقة في تعز حيث تسببت بمقتل (851) مدنياً بينهم (246) طفلاً و(110) نساء و(95) مسناً و(400) رجل بالغ، بالإضافة إلى إصابة (3236) آخرين بينهم (1266) طفلاً و(508) نساء و(317) مسناً و(1145) رجلاً بالغاً(1).

وتوزعت تلك الجرائم والانتهاكات على (7) مديريات عالقة تصدرتها مديرية صالة شرقي المدينة بإجمالي (254) قتيلاً بينهم (62) طفلاً و(23) امرأة و(37) مسناً و(132) رجلاً بالغاً، إضافة إلى عدد (995) جريحاً سقطوا جراء القصف الصاروخي والمدفعية لجماعة الحوثي بينهم (397) طفلاً و(107) نساء و(91) مسناً و(400) رجل بالغ، ثم تلتها مديرية "المظفر" بمقتل (179) مدنياً بينهم (55) طفلاً و(18) امرأة و(17) مسناً و(89) رجلاً بالغاً فضلاً عن إصابة (728) آخرين بينهم (326) طفلاً و(121) امرأة و(78) مسناً و(203) رجلاً بالغاً.

1 يقصد بهم الضحايا من الفئات العمرية الممتدة بين (18 سنة وحتى 59 سنة).

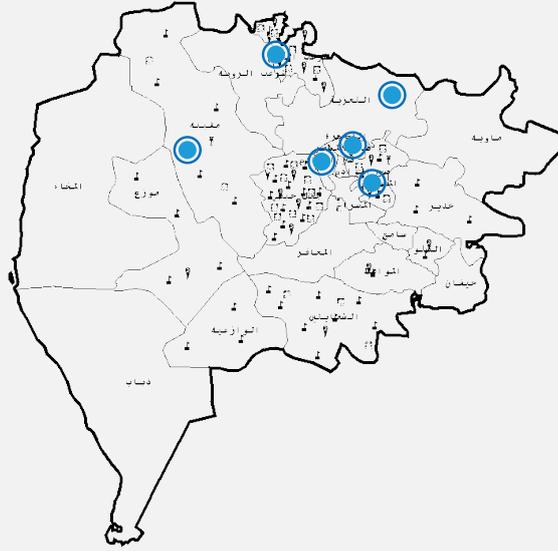
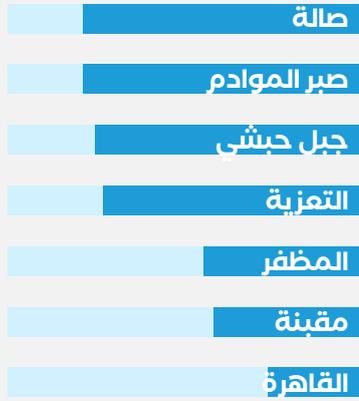
جدول رقم (2) يبين التوزيع الجغرافي والنوعي والفنوي لضحايا القصف

المديرية	حالات القتل					إجمالي	حالات الإصابة					الإجمالي
	رجال	نساء	أطفال	مسنون	إجمالي		رجال	نساء	أطفال	مسنون	إجمالي	
صالة	132	23	62	37	254	400	107	397	91	995	1249	
المظفر	89	18	55	17	179	203	121	326	78	728	907	
القاهرة	56	15	36	10	117	221	60	208	50	539	656	
الموادم	41	28	32	8	109	161	118	146	38	463	572	
التعزية	45	10	29	7	91	112	56	107	29	304	395	
جبل حبشي	23	6	18	4	51	33	20	48	13	114	165	
مقبة	14	10	14	12	50	15	26	34	18	93	143	
الإجمالي	400	110	246	95	851	1145	508	1266	317	3236	4087	

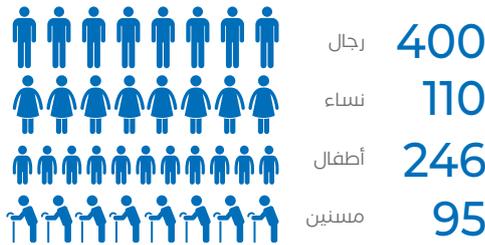
واحتلت الاحياء الشمالية من مديرية القاهرة المرتبة الثالثة بواقع (117) قتيلاً جراء القصف الصاروخي والمدفعي الحوثي توزعوا بين (36) طفلاً و(15) امرأة و(10) مسنين و(56) رجلاً بالغاً، إلى جانب (539) جريح بينهم (208) أطفال و(60) امرأة و(50) مسناً و(221) رجلاً بالغاً، تتبعها مديرية "صبر الموادم" جنوب غرب المدينة بعدد (109) قتيلاً موزعين بين (32) طفلاً و(28) امرأة و(8) مسنين و(41) رجلاً بالغاً، إضافة إلى سقوط (463) جريحاً بينهم (146) طفلاً و(118) امرأة و(38) مسن و(161) رجلاً بالغاً.

وجاءت مديرية "التعزية" الممتدة من شرق المدينة وحتى غربها في المرتبة الخامسة وذلك بإجمالي (91) قتيلاً مدنياً سقطوا جراء القصف الصاروخي والمدفعي الحوثي موزعين بين (29) طفلاً و(10) نساء و(7) مسنين و(45) رجلاً بالغاً، فضلاً عن سقوط (304) جريحاً بينهم (107) أطفال و(56) امرأة و(29) مسناً و(112) رجلاً بالغاً، ثم أعقبها مديرية "جبل حبشي" بعدد (51) قتيلاً بينهم (18) طفلاً و(6) نساء و(4) مسنين، إلى جانب عدد (114) جريحاً توزعوا بين (48) طفلاً و(20) امرأة و(13) مسناً و(33) رجلاً بالغاً.

التوزيع الجغرافي لضحايا القصف في المناطق المحاصرة



وكانت المرتبة السابعة والأخيرة من نصيب مديرية "مقبنة" العالقة بين أطراف النزاع في تعز والتي أسفر القصف الصاروخي والمدفعي الحوثي عن سقوط عدد (50) قتيلاً موزعين بين (14) طفلاً و(10) نساء و(12) مسناً و(14) رجلاً بالغاً، بالإضافة إلى سقوط (93) جريحاً غالبيتهم من النساء والأطفال وذلك بواقع (34) طفلاً و(26) امرأة و(18) مسناً و(15) رجلاً بالغاً.



حالات القتل

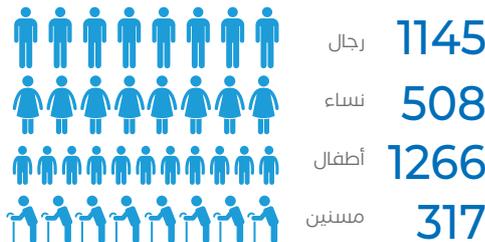


851

حالات القتل في المناطق المحاصرة

4,087

ضحايا القصف في المناطق المحاصرة



حالات الإصابات

3,236

حالات الإصابات في المناطق المحاصرة

ضحايا القنص

منزلهم، وقد شكّلت الفئات الضعيفة (نساء، أطفال، كبار سن) ما نسبته 44% من إجمالي ضحايا هذا النوع من الانتهاك المحرم دولياً.

وتوزع جميع ضحايا القنص على (7) مديريات عالقة في تعز تصدرتها مديرية "صالة" بإجمالي (219) قتيلاً برصاص قناصة الحوثي بينهم (33) طفلاً و(18) امرأة و(23) مسناً و(145) رجلاً بالغاً، إضافة إلى (277) جريحاً بينهم (60) طفلاً و(31) امرأة و(17) مسناً و(169) رجلاً بالغاً، تليها مديرية "التعزية" بمقتل (137) مدنياً موزعين بين (29) طفلاً و(16) امرأة و(15) مسناً و(77) رجلاً بالغاً، إضافة إلى (151) جريحاً بينهم (46) طفلاً و(21) امرأة و(13) مسناً و(71) رجل بالغ.

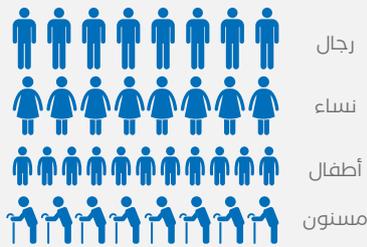
- وتعتبر "القناصة" ثالث أكثر الأسلحة الحوثية فتكاً بالمدينين الأبرياء الساكنين على أطراف المناطق العالقة والمحاصرة في محافظة تعز بعد المقذوفات والألغام، حيث تسببت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بمقتل (669) مدنياً موزعين بين (125) طفلاً و(69) امرأة و(64) مسناً و(411) رجلاً بالغاً، بالإضافة إلى إصابة عدد (884) آخرين بينهم (236) طفلاً و(132) امرأة و(63) رجل طاعن في السن و(453) رجل بالغ.

واستهدف سلاح القناصة التابع لجماعة الحوثي السكان المدينين أثناء خروجهم من منازلهم لقتل حوائجهم وممارسة نشاطهم اليومي كجلب الماء والحطب وعلف المواشي والزراعة أو شراء احتياجات أسرهم من البقالات والمتاجر، إلى جانب عدد من النازحين أثناء عودتهم لتفقد



جدول رقم (3) يبين التوزيع الجغرافي والنوعي والفئوي لضحايا القنص

الاجمالي	حالات الإصابة					حالات القتل					المديرية
	إجمالي	مسنون	أطفال	نساء	رجال	إجمالي	مسنون	أطفال	نساء	رجال	
496	277	17	60	31	169	219	23	33	18	145	صالة
288	151	13	46	21	71	137	15	29	16	77	التعزية
282	160	9	33	16	102	122	7	19	6	90	المظفر
228	153	15	44	35	59	75	4	17	12	42	الموادم
131	72	6	24	8	34	59	6	17	6	30	القاهرة
82	47	2	16	15	14	35	8	6	3	18	جبل حبشي
46	24	1	13	6	4	22	1	4	8	9	مقبة
1553	884	63	236	132	453	669	64	125	69	411	الإجمالي



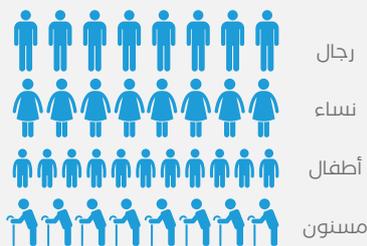
حالات القتل



669

حالات القتل في المناطق المحاصرة

1,553

ضحايا القنص في
المناطق المحاصرة

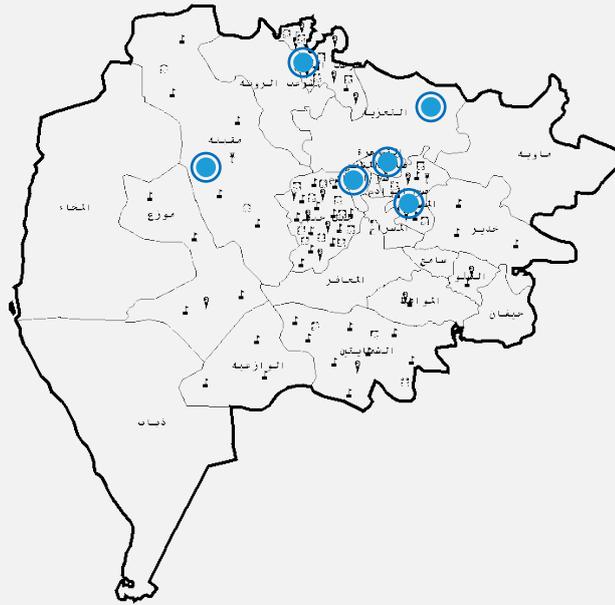
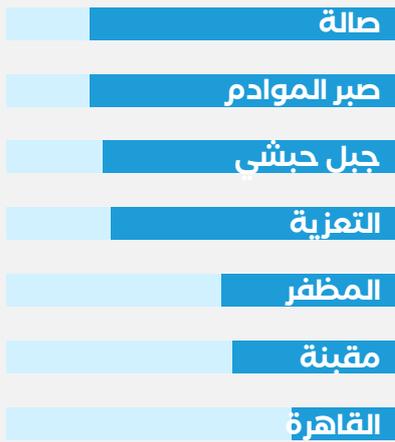
حالات الإصابة

884

حالات الإصابات في المناطق المحاصرة

وتحتل مديرية "المظفر" المرتبة الثالثة بواقع (122) قتيلاً موزعين بين (19) طفلاً و(6) نساء و(7) مسنين و(90) رجلاً بالغاً، إلى جانب (160) جريحاً بينهم (33) طفلاً و(16) امرأة و(9) مسنين و(102) رجلاً بالغاً. ثم تتبعها مديرية "صبر الموادم" بسقوط (75) قتيلاً بينهم (17) طفلاً و(12) امرأة و(4) مسنين و(42) رجلاً بالغاً، فضلاً عن إصابة (153) آخرين توزعوا بين (44) طفل و(35) امرأة و(15) مسن و(59) رجلاً بالغاً. وتأتي الأحياء الشمالية من مديرية "القاهرة" في المرتبة الخامسة بمقتل (59) مدنياً برصاص قناصة الحوثيين بينهم (17) طفلاً و(6) نساء و(6) مسنين و(30) رجلاً بالغاً، فضلاً عن سقوط (72) جريحاً آخر بينهم (24) طفلاً و(8) نساء و(6) مسنين و(34) رجلاً بالغاً.

التوزيع الجغرافي لضحايا القنص في المناطق المحاصرة



- وتوزعت باقي الأرقام والاحصائيات على مديرتي "جبل حبشي" و"مقبنة" وذلك بواقع (35) قتيلاً موزعين (6) أطفال و(3) نساء و(8) مسنين و(18) رجلاً بالغاً إلى جانب (47) جريحاً بينهم (16) طفل و(15) امرأة ورجلين مسنين و(14) رجل بالغ بالنسبة للأولى، وإجمالي (22) قتيلاً بينهم (4) أطفال و(8) نساء ومسن واحد و(9) رجال بالغين، إضافة إلى (24) جريحاً موزعين بين (13) طفلاً و(6) نساء ومسن واحد و(4) رجال بالغين في الثانية.



نماذج للوقائع :

ويحاول التقرير تسليط الضوء على وقائع الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها سكان المناطق العالقة في "تعز" المدينة والريف، والتي توزعت على المناطق التابعة لمديريات (صالة، القاهرة، المظفر، جبل حبشي، مقبنة، التعزية، صبر الموادم).

في يوم الخميس 4 أغسطس سنة 2016 وفي حدود الساعة 6:15 مساءً ، وفي حي الزهراء أحد الأحياء الشرقية لمدينة تعز أصيب مواطن 39 سنة بطلق ناربي في قدمه اليسرى أسعف على أثرها إلى المستشفى ، اطلقت الرصاصة من اتجاه معسكر الأمن المركزي الذي يتركز فيه قناصة مسلحي جماعة الحوثي.

تقول زوجة (ع س ص) 28 سنة لمنظمة رايتس رادار : في ذلك اليوم كان زوجي وهبي (س . ح) عائداً من مكان عملة في وسط المدينة إلى المنزل الكائن في حي الزهراء ، زوجي كان ينقل البضائع بعربية نقل صغيرة يحمل فيها البضائع للزبائن والمتسوقين وهذا العمل هو مصدر رزقه الوحيد ومنه ينفق على جميع أفراد الأسرة .. وعندما وصل إلى جوار المنزل أصيب بطلقة قناص من مسلحي الحوثي المتمركزين في معسكر الأمن المركزي الواقع إلى الشرق من حي الزهراء، الطلقة أصابته في قدمه اليسرى من الأمام وخرجت من خلف عضلة الفخذ وتم إسعافه إلى مستشفى الثورة وتلقيه العلاج ، كان يوماً مشئوماً علينا ، وحينما أتذكر تلك اللحظة حينما صاح زوجي من الإصابة وحضرت والدم يخرج بغزارة من قمة الإيسر ينتابني الذعر والخوف وحتى ذلك المكان الذي أصيب فيه صار مرعباً لي.

عند الساعة 8:00 صباح يوم الخميس 12 كانون الأول/ديسمبر 2017 في قرية العنين جبل حبشي غرب مدينة تعز ، قتلت القناصة التابعة لمسلحي جماعة الحوثي المتمركزين في جبل العنين ، مواطناً يبلغ من العمر 55 سنة أثناء تواجده مع آخرين في مقبرة القرية لدفن جثمان امرأة ، واصابة القناصة أيضاً ابنة الرجل البالغة من العمر 28 سنة أثناء محاولتها اسعاف والدها.

تقول المرأة المصابة (ن. ع. ع. م) الحاج 28 سنة لمنظمة رايتس رادار : "في يوم الخميس الساعة الثامنة صباحاً الموافق 12 كانون الثاني/يناير 2017، كان أبي في مقبرة قرية العنين برفقة أهالي القرية لدفن إحدى النساء المتوفيات في القرية ، وبينما كان واقفاً مع أهالي القرية أثناء حفر القبر أصابته طلقة أحد القناصين التابعين لجماعة الحوثي والمتمركزين في تبة الجبيرية أعلى جبل العنين المقابل للقرية ، اصابت الرصاصة والدي في صدره واخرقت قلبه".



وتواصل: ”من خوف المواطنين أثناء سقوط والدي على الأرض تفرقوا وتركوه لوحدة خوفاً من استهدافهم، شاهدت الناس وهي تهرب من المقبرة وتصيح بأن والدي قنصه الحوثيون، فقررت أن أذهب لأخذ والدي وأسعافه، وفور وصولي إلى المكان الذي أصيب فيه والدي وسط المقبرة اقتربت منه محاولة سحبه واسعافه لكن القنص أطلق عليا النار وأصابني بطلقة في رجلي“.

وتضيف: ”كان والدي يلفظ أنفاسه الأخيرة والدم ينزف من صدره، وأنا ملقى إلى جواره والدم ينزف من رجلي، وكنت أصيح بأعلى صوتي، ولم يتجرأ أحد من الاقتراب منا خوفاً من أن يستهدفه قناصة الحوثي الذين استمروا في إطلاق الرصاص، لقد كان ذلك اليوم أسوأ يوماً في حياتي، وكلما أتذكر اللحظة التي كنت أصيح فيها وأنا أشاهد أبي يلفظ أنفاسه الأخيرة، يكاد أن يغمى عليا من شدة هول الفجيعة“.

في تاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2017م الساعة 7:30 صباحاً أصيبت امرأة وسائق السيارة التي تقلها بطلقات رصاص مسلحي جماعة الحوثي المتمركزين أعلى جبل العنين الواقع في جبل حبشي وذلك أثناء مرور السيارة بطريق جبلي منحدر في قرية العنين وهي احدى القرى الواقعة ضمن المناطق العالقة بالقرب من خط التماس.

سائق السيارة (ع ح ع) 55 عاماً روى لفريق منظمة رايتس رادار تفاصيل الواقعة قائلاً: ”كعادتي أصحو الصباح وأتحرك بسيارتي من قريتي إلى سوق هجدة ثم أعود في نفس اليوم ، أنقل بسيارتي ركاب من القرية والقرى المجاورة الراغبين في شراء بعض الأغراض والحاجيات لأسرهم، وفي ذلك اليوم الساعة 7:30 صباح الخميس، وأنا أسير بسيارتي نوع صالون في منحدر جبلي في قرية العنين تفاجأنا بوابل من الرصاص يستهدف السيارة من اتجاه رأس جبل العنين الذي يقع تحت سيطرة مسلحي جماعة الحوثي.

ويواصل: ”سمعت حينها صوت الركاب، حاولت توقيف السيارة بصعوبة، خفت أن تتقلب السيارة أو تخرج عن الطريق وتتدحرج إلى أسفل الجبل، في تلك اللحظات العصيبة وأنا أحاول إيقاف السيارة ورشقات الرصاص لم تتوقف علينا، أصيبت امرأة كانت إلى جوارى ، ثم أصبت أنا بطلقات رصاص ، أصبح جسمي مخرجاً بالدماء، حينها أغمي عليّ وفقدت السيطرة على السيارة.

وطبقاً لإفادة السائق فقد استمرت السيارة في التدحرج حتى اصطدمت بصخرة أوقفتها ولولا تدارك لطف الله لهوت بهم إلى أسفل الجبل وكان هو ومن معه أمام موتٍ محقق، لافتاً إلى أن عدد من سكان القرية المجاورة حضروا في الحال إلى المكان من الاتجاه المعاكس ومن ثم إسعافهم حملاً على الأكتاف حتى وصلوا



إلى قرية "جورية" بعد قرابة ثلاث ساعات ومنها استقلوا سيارة صوب مدينة تعز، التي لم يتمكنوا من الدخول إليها بسبب رفض الحوثيين السماح لهم بذلك.

ويضيف قائلاً: "لم يكتف الحوثيون بإصابتنا ومنع اسعافنا لكنهم بعد أن سيطروا على قرية العين ووصلوا إلى المكان الذي توقفت فيه السيارة، قاموا بتفجير سيارتي التي كانت مصدر دخلي الوحيد.

(ن ا ع) مواطن 55 سنة يسكن في إحدى القرى العالقة غرب تعز وشمال مديرية جبل حبشي روى هو الآخر لمنظمة رايتس رادار تفاصيل صورة أخرى من المعاناة قائلاً: "رغم أن القرية التي أعيش فيها والقرى المجاورة عالقة في أعالي السلسلة الجبلية الواقعة بين جبل حبشي ومقبة ومع ذلك وصلت الحرب إلى قرانا وصارت إلى جانب كونها عالقة في الجبال أيضاً عالقة بين الأطراف المتنازعة".

وتابع: "كنا سابقاً قبل الحرب نمر عبر الطريق الترابي الذي يصلنا إلى الخط الاسفلتي الرابط بين تعز والحديدة ، وكنا نجلب جميع حاجتنا من سوق هجدة وفي بداية سنة 2017 أغلقت جماعة الحوثي علينا وعلى القرى المجاورة الطريق الترابي الذي يصلنا إلى الخط الاسفلتي وسوق هجدة، وصرنا ننقل جميع ما نحتاج من مواد غذائية وغيرها ونسعف مرضانا على الأكتاف ونقطع مسافات طويلة مشياً على الأقدام".

ويواصل: "أصبحنا مجبرين على المرور عبر جبال شاهقة وطرق وعرة حتى نصل إلى الخط الترابي الواقع في قرية جورية بني عيسى، ونستغرق مدة لا تقل عن 3 ساعات لقطع تلك المسافات مشياً على الأقدام، ثم بعدها ننتقل بالسيارة إلى مدينه تعز لمسافه تستغرق منا 3 ساعات إضافية حتى أن بعض المرضى فارقوا الحياة بسبب وعرة الطريق وبعد المسافة".

وتطرق الشاهد إلى قصة شخص يدعى "عبدالله السلال" والذي قال أنه توفي وهو في طريق عودته إلى القرية نتيجة الإعياء والتعب الذي أصابه جراء السير مشياً على الأقدام لمسافات طويلة، مرجعاً السبب إلى قيام جماعة الحوثي بإغلاق الممر الوحيد المؤدي إلى القرية أمام كافة وسائل النقل، وإجبار الأهالي على السير مشياً على الأقدام للوصول إلى منازلهم.

واستمر قائلاً: "استمر عبدالله السلال في السير مشياً على الأقدام حتى وصل منتصف الطريق فأنهكه التعب واتصل بأولاده يطلب منهم سرعة الحضور إلى المكان الذي توقف فيه كي يسعفوه، فذهبنا نحن وأولاده وحملناه على اكتافنا واتجهنا نحو سوق هجدة، فاعترضتنا نقطة تفتيش تابعة لمسلحي الحوثي ومنعتنا من المرور، فاضطررنا للعودة



من طريق أخرى باتجاه قرية جورية التي وصلناها بعد 3 ساعات مشياً على الأقدام.“
وأضاف: ” نقلنا السلال بسيارة أحد سكان قرية جورية إلى مدينة تعز عبر إحدى الطرق الفرعية الوعرة، لكنه فارق الحياة في منتصف الطريق، ولا يمكن أن أنسى ذلك اليوم في حياتي خصوصاً وأني كنت أشاهد الرجل وهو يتألم وينازع أنفاسه الأخيرة ونحن عاجزين عن فعل شيء له.“

في الساعة 11:00 صباح يوم الخميس 12 كانون الثاني/يناير 2017 في قرية (وهر) التابعة لمديرية جبل حبشي، قتلت الطفلة (عهود محمد) 15 سنة برصاصة قناصة مسلحي جماعة الحوثيين المتمركزين في جبل حصن الكافر.. يقول (م م ح) 42 سنة لمنظمة رايتس رادار، في ذلك اليوم كانت ابنتي عهدود في المنزل أمام المطبخ وأصابتها طلقة نارية من اتجاه مركز قناصة مسلحي جماعة الحوثيين في جبل حصن الكافر المقابل لقرينتنا، أصابتها الطلقة في الرأس، قمنا بإسعافها بالسيارة من القرية ومع ذلك استمر مسلحي الحوثيين في إطلاق الرصاص على السيارة.

- في صباح ذلك اليوم تحديداً أغلق مسلحو الحوثيين الطريق الوحيد الرابط بين قرية ”وهر“ والطريق الاسفلتي بمنطقة الرمادة مديرية جبل حبشي، وقاموا بزراعة الألغام فيه ونشروا القناصين في التباب المظلة على الخط والمنفذ الوحيد لقرية وهر والقرى المجاورة لها، مما اضطر والد ”عهود“ والمسعفين معه إلى أن يسلكوا طريقاً بديلاً بغية الوصول إلى مدينة تعز لإنقاذ حياة الطفلة.

وبحسب والد الطفلة فإن طريق (الكساس- العجف) رغم خضوعها لبعض الإصلاحات من قبل الأهالي وإعادة تهيئتها كبديل للطريق المغلقة فقد كانت خيارهم الوحيد للوصول إلى مدينة تعز المحاصرة وإنقاذ حياة فلذة كبده، وعند وصولهم إلى الجزء الخاضع لعملية الإصلاح في منطقة ”الكساس“، توقفت بهم السيارة، فاضطروا إلى حمل الطفلة وتكملة المشوار مشياً على الأقدام، حتى وصلوا إلى الجانب الآخر من الخط ذاته في قرية العجف.

واختتم الأب المفجوع حديثه بالقول: ”أخذنا سيارة أخرى وحاولنا جاهدين الوصول إلى أقرب مستشفى في مدينة تعز، لكن ابنتي فارقت الحياة في الطريق قبل وصولنا إلى المدينة، وكان ذلك اليوم هو الأسوأ بالنسبة لي، لقد شاهدت ابنتي تحتضر، والدم ينزف من رأسها ونحن نسابق الموت ونحاول الوصول بها إلى المستشفى لإنقاذها، لكن الموت كان أسرع منا وسلمت روحها في منتصف الطريق.“



وعند تمام الساعة 4:00 مساء يوم الجمعة 8 كانون الثاني/يناير 2016 أصيب الطفل (بلال محمد فرحان الشرعبي) 11 سنة ، في حي الزهراء شرق مدينة تعز ، بطلق نارٍ أطلقها قناصة مسلحي جماعة الحوثي المتمركزين في مبنى القصر الجمهوري المقابل لحي الزهراء .

قالت والدة الطفل بلال لمنظمة رايتس رادار: كان ولدي بلال أمام المنزل بحي الزهراء يقطف من ثمار شجرة (الديمان) المنتشرة في الحي، اطلق عليه النار قناص الحوثي المتمركز في مشارف مبنى القصر الجمهوري في الجهة الجنوبية الشرقية لحي الزهراء ، واصابه في ساعده الأيمن أدت إلى كسر العظم .

وتضيف: “سمعنا طلقة القناص وصراخ ابني بلال في الحال، ثم خرجنا كلنا من المنزل، وصحت بأعلى صوتي حينما شاهدت ابني ملقي تحت شجرة (الديمان) والدم ينزف من ساعده ، وبعدها خرج بعض الجيران الذين سمعوا صوتي وقمنا بإسعاف ابني إلى مستشفى الروضة، حيث أجرى الأطباء له العمليات اللازمة، غير أن الإصابة كانت قوية وتسببت بكسر عظم الساعد إلى عدة أجزاء، وأصيب بإعاقة دائمة“.

في الساعة 5:30 مساء يوم السبت 4 حزيران/يونيو 2016 أصيب الطفل سيف وهبي 16 سنة في حي الزهراء شرق مدينة تعز ، من قبل القناصة التابعي لمسلحي جماعة الحوثي المتمركزة في معسكر الامن المركزي شرق المدينة .

تقول والدة الطفل سيف عمرها 48 سنة ، لمنظمة رايتس رادار : (نحن نسكن في الزهراء أني وأطفالي وزوجي برغم خطورة السكن في الحي إلا أننا لا نستطيع النزوح إلى مكان آخر بسبب وضعنا المادي وليس لدينا القدرة على تحمل تكاليف إيجار شقة في حال أردنا الانتقال من الحي .

وتواصل والدة الطفلة: “في اليوم الذي أصيب فيه ابني سيف كنت أرسلته إلى منطقة الشماسي لكي يحضر لنا بعض الأغراض من البقالة لتحضير وجبة العشاء كون الحي الذي نسكن فيه لا يوجد فيه بقالة، وأثناء عودة ولدي سيف من البقالة وفور وصوله إلى جوار المنزل استهدفه أحد القناصة التابعين لجماعة الحوثي المتمركز في إحدى نوبات حراسة معسكر الأمن المركزي المقابل للحي برصاصه في إحدى قدميه.

وتضيف: “سمعنا صوت الطلقة وصراخ ابني، فخرجت من البيت إلى أمام المنزل وخرج بعض السكان المجاورين، وشاهدت ابني ملقى على الأرض والدم ينزف من قدمه اليسرى، قمت أنا ووالده والجيران بإسعافه إلى مستشفى الثورة ، وهناك أجريت له عملية وتلقى بعض العلاجات، إلا أنه لا يزال يعاني من الإصابة حتى يومنا هذا وسببت له إعاقة“.

التوصيات :

إلى كافة أطراف النزاع:

- ضمان التطبيق الصارم لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني في كافة العمليات العسكرية.
- ضمان التقيد والانضباط والاحترام لكافة القواعد القانونية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وسريان تطبيقها إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني في تنفيذ العمليات العسكرية والأمنية.
- لزوم الاحترام لكافة الاتفاقيات البيئية الهادفة إلى وقف إطلاق النار أو خفض درجة التوتر لإفساح المجال أمام عملية السلام.

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً :

- حماية وتأمين وصول المساعدات الإنسانية وجميع المؤن والاحتياجات والبضائع التجارية إلى مدينة تعز، وإزالة كافة العراقيل والعوائق التي تحول دون دخولها أو تزيد في كلفة وصولها إلى المدينة، ومن ذلك وقف كافة أشكال الجبايات غير القانونية وصيانة الطرق لعبور ناقلات الشحن الكبيرة.
- تسهيل وحماية تنقل المسافرين من وإلى مدينة تعز ووقف كافة أشكال التفتيش غير المبررة ومنع الإجراءات التعسفية والتمييز المناطقي لسكان مدينة تعز من قبل التشكيلات العسكرية في مناطق المحافظات الجنوبية.
- تكثيف الجهود في إزالة الألغام المزروعة في المناطق التي كانت تسيطر عليها جماعة الحوثي.

إلى جماعة الحوثي المسلحة:

- رفع الحصار المفروض على سكان مدينة تعز، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية والمؤن والاحتياجات والبضائع التجارية عبر المنافذ الرئيسية للمدينة وانهاء كافة أشكال العراقيل والعوائق ومن ذلك منع الجبايات غير القانونية.
- فتح المنافذ والخطوط الاسفلتية الرئيسية الشرقية والغربية والشمالية لمدينة تعز المغلقة من قبل مسلحي جماعة الحوثي، والسماح بمرور وانتقال المسافرين والبضائع من وإلى مدينة تعز عبر تلك الخطوط والمنافذ والطرق الرئيسية.
- التوقف عن زراعة الألغام، وإزالة مختلف الألغام والعبوات التي زرعتها عناصر جماعة الحوثي في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وتسليم خرائط الألغام التي زرعتها في المناطق التي فقدت السيطرة عليها إلى الحكومة الشرعية .
- تسهيل دخول المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية إلى مدينة تعز ورفع كافة أشكال العوائق والعراقيل أمام دخولها ومن ذلك اعمال التفتيش غير المبررة والإجراءات الروتينية المعقدة.

إلى الأمم المتحدة :

- استخدام سلطاتها ونفوذها الدولي في الضغط على كافة الأطراف المتنازعة لوقف الحرب والدخول في حوار يفضي إلى اتفاق سلام شامل.
- ممارسة الضغط الكافي لإجبار جماعة الحوثي على رفع حصارها على مدينة تعز والتوقف عن زراعة الألغام والسماح بمرور السكان ودخول المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية من وإلى مدينة تعز وعبر منافذها الرئيسية.
- تكثيف الجهود الرامية الى إقناع جميع الشركاء والمانحين لزيادة حجم المساعدات الإنسانية المقدمة لليمن، وعلى الأخص من ذلك مدينة تعز، بما يتناسب وحجم الكارثة الإنسانية التي تواجهها.
- دعم البرامج والمشاريع الهادفة إلى إزالة الألغام المزروعة للاسهام في التخلص من كافة اشكال الألغام والمتفجرات التي خلّفتها الحرب في اليمن.



برامجنا

الرصد

تعمل منظمة رايتس رادار على مراقبة وضع حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي ترتكب ضدها في العالم العربي، من خلال المراقبين والراصدین المحليين المؤهلين الذين يعملون وفقاً للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة في هذا المجال، وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي تعمل في نفس المجال ولديها نفس الاهتمامات الحقوقية.

التوثيق

تقوم منظمة رايتس رادار بتوثيق الانتهاكات ضد حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل مختلف الأطراف، الفردية أو الجماعية، الأهلية أو الحكومية، في جميع الدول العربية، من خلال الشبكة الواسعة من الراصدین والمجموعة المتنوعة في الأساليب، من أجل الحصول على أدلة مادية وبراهين موثقة لانتهاكات حقوق الإنسان، لاستخدامها عند اللزوم لملاحقة الجناة قضائياً للعمل على عدم الإفلات من العقاب.

المناصرة

كجزء من مهمتها، توفر منظمة رايتس رادار المناصرة والدعم القانوني وربما فرص الدعم المادي والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية ذات البرامج والأهداف التكميلية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

التشبيك

تعمل منظمة رايتس رادار على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال التشبيك وعلاقات التعاون مع شبكة واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات والعمل معاً من أجل إنجاح برامجها والقيام بأعمال مشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الحملات الجماعية المشتركة وعلى نطاق واسع.

بناء القدرات

في إطار جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان، تسعى منظمة رايتس رادار إلى تدريب وبناء قدرات ورفع كفاءات نشطاء حقوق الإنسان العرب المتعاونين معها في تغطية الرصد والتوثيق للانتهاكات، بالإضافة إلى النشطاء العاملين في المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الهدف المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعتبر بناء القدرات جزءاً رئيسياً من برامج منظمة رايتس رادار ومهمة رئيسية لتحسين أداء العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مجالاتنا:

تؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق النساء والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عملها وأنشطتها.

حرية التعبير

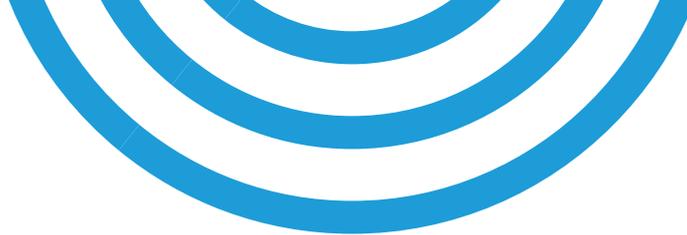
تسعى منظمة رايتس رادار إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وتعمل على تعزيز حرية الإعلام والحرية العامة، وتطوير قدرتها على لعب دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وحماية المصالح العامة. وتطلق منظمة رايتس رادار في هذا من إيمانها بأن جوهر الديمقراطية لن يتحقق بالكامل ما لم يتم ضمان حرية الرأي والتعبير كحق أساسي. كما تؤمن المنظمة بأن الحق في حرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المرأة

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كل مواقع الحياة، لدعم دورها الحيوي عبر مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع. وتعتقد منظمة رايتس رادار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها الموازية لنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك المساواة في الفرص بالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق الطفل

تناضل منظمة رايتس رادار في تعزيز الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدتهم على التمتع بكامل حقوقهم، وفي مقدمة ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية. وتتطلع كذلك إلى تعزيز حقوق الأطفال بحيث يصبحوا فاعلين لصناعة المستقبل المشرق، وهذا الحلم لن يتحقق ما لم يتم دمج حقوق الأطفال في برامج التنمية الاجتماعية والسياسات العامة. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.



حقوق المعاق

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم على أرض الواقع وتدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. وترى المنظمة أن المساواة في الفرص، يجب أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ان يتمتعوا بكافة الحقوق والفرص الأساسية المتاحة لبقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الفرص المتساوية في التعليم والوظائف والرعاية الصحية. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق اللاجئين

تجتهد منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق اللاجئين ودعم كل ما من شأنه تقديم العون المادي والمعنوي لهم ليحصلوا على حقوق متكاملة بسلاسة في المجتمع الذي يستضيفهم ومنحهم الحقوق الانسانية دون تمييز. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأنه يجب أن يحصل اللاجئين على الحقوق الإنسانية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتطلق رايتس رادار في عملها هذا من إيمانها بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

الحق في العدالة

تسعى منظمة رايتس رادار إلى تعزيز قيم العدالة في أوساط المجتمع، لتوفير إجراءات تقاضي عادلة للضحايا وللسجناء. وتعتقد أن الحياة لن تستقيم ولن تكون محمية ما لم تحكمها العدالة ويكون القانون والنظام حاكمين لسلوك جميع الناس في المجتمع من القمة إلى القاعدة، بحيث يصبح الحق في العدالة حقاً أساسياً للجميع، لكي يشكل سياجاً حامياً لكافة الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحقوق المرأة والطفل والمعوقين واللاجئين والتي تعتبرها رايتس رادار من الحقوق الأساسية ومن المجالات الرئيسية التي تركز عليها المنظمة في أنشطتها وبرامجها.

اليمن: تعز.. الحصار المميت

تقرير حقوقي حول حصار الحوثيين لمدينة تعز

وانعكاساته على حياة السكان

حزيران/يونيو 2022





E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org
Amsterdam, The Netherlands

RIGHTSRADAR |      